# دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية
# (دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين)

إعداد
الدكتور/ يوسف صلاح عبد الله
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والمالية – الجامعة الخليجية

## الإطار العام للبحث

### أولاً: مقدمة البحث:

إن الدور الجوهرى للتقارير المالية، هو التوصيل الفعال للمعلومات المالية للأطراف ذوى العلاقة في الوقت المناسب، وتعتبر هذه المعلومات أساساً للعديد من القرارات التى تتخذ من قبل مستخدميها، خاصة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.[١]

ولقد أصبحت هذه المعلومات محل شك خاصة بعد الكشف عن الفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية، وبمعاونة كبرى مؤسسات خدمات المحاسبة والمراجعة، ومثال ذلك التقارير المضللة لشركة **Enron** للطاقة بمساعدة مؤسسة أرثر أندرسون للمحاسبة والمراجعة، وما تعرض له مكتب **KPMG** للمحاسبة والمراجعة عن دوره في الأزمات التى عانت منها شركة **Xerox** ، فضلاً عن الأزمة التى تعرضت لها شركة **Parmalat** الإيطالية وشركة **Gescartera** الأسبانية.[٢]

وأجمعت الآراء على أن السبب الرئيسى لتلك الأزمات، هو قيام إدارات هذه الشركات بتطبيق ممارسات معينة تهدف للتلاعب في المعلومات الواردة في التقارير المالية، من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح.[٣]

حيث تقوم الادارة باستغلال مرونة المعايير والسياسات المحاسبية التى تسمح لها بحرية الإختيار بين البدائل المحاسبية لتحقيق أهداف معينه[٤]، مما أدى إلى زيادة حدة الصراع بين أطراف الوكالة نتيجة تعارض المصالح بين الإدارة والملاك وإظهار التقارير المالية بشكل مخالف للواقع مما أدى إلى انهيار ثقة مستخدميها فيها.[٥]

ونتيجة لتزايد الضغوط من قبل مستخدمى التقارير المالية والمطالبة المستمرة بتحسين جودة المعلومات الواردة بها، برزت الحاجة إلى أهمية وجود آلية إدارية تعمل على ضبط ورقابة أداء الإدارة بالإضافة إلى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والتأكد من أن جميع الضوابط والآليات الرقابية تعمل بكفاءة، وهو الأمر الذى أدى إلى زيادة الاهتمام بتطبيق مبادىء حوكمة الشركات بشكل عام وتشكيل لجان للمراجعة بشكل خاص.[٦]

## ثانياً: مشكلة البحث:

نظراً للدور الهام الذى يلعبه القطاع المصرفي في بيئة الأعمال، وكونه كباقي القطاعات الأخرى يحتاج إلى أن يتم إدارته وفقاً لإطار عام من الممارسات والاجراءات الملائمة التى تساعد على ضبط أداء الإدارة وتحقيق المساءلة وزيادة الثقة والمصداقية في البيانات المالية.

سعت إدارات البنوك إلى تشكيل لجان للمراجعة بها وذلك من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والتأكد من سلامة القياس واكتمال الافصاح بهدف الحد من تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات ومن ثم الحد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح ومن ثم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، لذا فإن مشكلة البحث تتمثل في "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بهدف تعزيز جودة المعلومات المحاسبية".

ويمكن للباحث توضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال الشكل التالي:

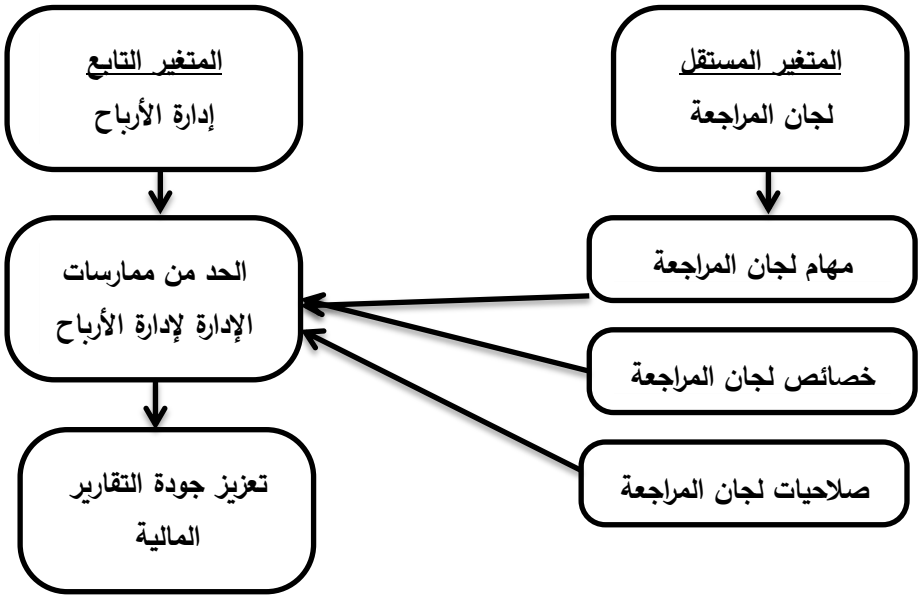

## ثالثاً: هدف البحث:

هدف البحث بصورة رئيسية إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة – كأحد آليات حوكمة الشركات – في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقديم دليل ميداني من بيئة الأعمال بالبحرين، ويحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل لجان المراجعة من حيث طبيعتها وأهميتها وخصائصها وصلاحيتها.
- دراسة وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة ميدانية لدور لجان المراجعة في البنوك العاملة بالبحرين في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من الممارسات الإنتهازية لإدارة الأرباح.

## رابعاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال النقاط التالية:

- يواكب البحث التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، في الاهتمام بتفعيل دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في بيئة الأعمال، وذلك لما لها من آثار إيجابية على مخرجات النظام المحاسبي وتحسين أداء الإدارة.
- يقدم البحث دليل ميداني من القطاع المصرفي بالبحرين على الربط بين دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح و جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
- ضرورة البحث عن وسائل من شأنها تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم منافعها لمستخدميها، خاصة بعد حدوث العديد من الأزمات المالية وانهيار الثقة في المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

## خامساً: فروض البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه السابق تحديدها، قام الباحث بصياغة الفروض الآتية:

**الفرض الرئيسي الأول:**

**توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مهام لجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.**

**وينبثق عن هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية وهي كالتالي:**

**الفرض الفرعي الأول: تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتدعيم المراجعة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الثاني: تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتعزيز جودة المراجعة الخارجية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الثالث: تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الرابع: تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بضبط التقارير المالية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**الفرض الرئيسي الثاني:**

**توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين خصائص لجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.**

**وينبثق عن هذا الفرض أربعة فروض فرعية وهي كالتالي:**

**الفرض الفرعي الأول: يتوافر لأعضاء لجان المراجعة الاستقلالية اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الثاني: يتوافر لأعضاء لجان المراجعة الخبرة والمعرفة اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الثالث: تعقد لجان المراجعة اجتماعات دورية تساعد على تفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.**

**الفرض الفرعي الرابع: حجم لجان المراجعة ملائم لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.**

**الفرض الرئيسي الثالث:**

**توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الصلاحيات الممنوحة للجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.**

**سادساً: أسلوب البحث:**

**اعتمد الباحث في إعداد البحث على الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية وذلك من خلال ما يلي:**

**الدراسة النظرية:**

**اعتمد الباحث في اعدادها على استقراء وتحليل الأبحاث والدراسات السابقة وما ورد بالقوانين والتشريعات والمرتبطة بموضوع البحث، وذلك للاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للبحث بهدف استنباط علاقة منطقية بين متغيرات البحث.**

**الدراسة الميدانية:**

**اعتمد الباحث في اعدادها على أسلوب المعاينة، حيث تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة ووجه لهم أداة قياس تمثلت في قائمة الاستقصاء، وتم تحليل نتائجها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار مدى صحة فروض البحث وتحقيقاً لأهدافه.**

**سابعاً: خطة البحث:**

**في ضوء مشكلة البحث وأهميته واثباتاً لفروضه، قام الباحث بتقسيم البحث إلى ما يلي:**

**القسم الأول: تحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة.**

**القسم الثاني : الإطار النظري للبحث.**

**القسم الثالث : الدراسة الميدانية.**

**وينتهي البحث بالنتائج والتوصيات.**

## القسم الأول : الدراسات السابقة ذات العلاقة

**يتضمن هذا القسم استعراض وتحليل بعض الدراسات السابقة التى تناولت محددات فعالية لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:**

**دراسة (Ghafran G., 2012):**[٧]

**هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، وأوضحت التركيز على الحوكمة في العشرون سنة الأخيرة يرجع إلى الإخفاقات التي حدثت لكبرى الشركات العالمية، وقدمت الدراسة مجموعة من الابحاث التى تناولت دور لجان المراجعة**

في دعم جودة التقارير المالية، وكذلك دورها في تدعيم جودة عملية المراجعة، كما قدمت توثيق لعدد من الأدلة على أهمية خصائص لجان المراجعة وأهمها الاستقلالية، الخبرة المالية، ودورية الاجتماعات لرفع كفاءة وفعالية لجان المراجعة.

دراسة (Hamdan, et. al., 2012):[٨]

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على خمسون شركة أردنية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن أكثر خصائص لجنة المراجعة والتي تؤدى إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية هى الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

دراسة (خليل، ٢٠١٢):[٩]

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مدخل متكامل يعتمد على بعض المحاور، يمكن من خلاله الارتقاء بأداء لجنة المراجعة وتفعيل دورها في الحد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح بمنظمات الأعمال في البيئة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك علاقة معنوية بين المحاور والإجراءات العملية للمدخل المقترح وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال في البيئة المصرية.

دراسة (Felo et al. , 2003):[١٠]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية للجنة وجودة التقارير المالية، علاقة إيجابية بين حجم اللجنة وجودة التقارير المالية، بينما أوضحت الدراسة أن دورية الاجتماعات لجنة المراجعة لا تؤثر على جودة التقارير المالية.

دراسة (Wan et al. , 2009):[١١]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية في ماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية حيث أن الشركات التي بها أعضاء أكثر باللجنة تتسم تقاريرها المالية بالجودة، وذلك نظراً لما تكرسه من وقت وجهد كافي لضمان أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية دقيقة وتم تقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين استقلال أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين وجودة التقارير المالية فقد يواجه عضو اللجنة التنفيذي عقبات في تأدية مهامه كمراقب مالي بشكل فعال.

دراسة (Qin, 2007):[١٢]

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الحجم والخبرة المالية للجنة المراجعة على جودة نتائج الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بها بالخبرة المالية الملائمة تتسم نتائج أعمالها بجودة عالية وذلك مقارنة بالشركات التى لا تمتلك مثل هذه الخبرات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة بالشركة وجودة أرباحها.

دراسة (Schadewitz and Turley, 2008):[١٣]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم وخبرة لجنة المراجعة على الاستحقاقات التقديرية، كما تؤثر اجتماعات لجنة المراجعة سلبياً على الاستحقاقات التقديرية، فلجان المراجعة الأكثر نشاطاً أفضل قدرة على الحد من إدارة الأرباح ومن ثم تحقيق جودة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن التعاون بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي يؤدى تدعيم جودة التقارير المالية.

وفي نهاية عرض هذه الدراسات يخلص الباحث إلى ما يلي:

١- تركيز بعض الدراسات على تناول العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وحدوث تحريف في البيانات المالية.

٢- ركزت بعض الدراسات على العوامل التي تؤدى إلى تحسين فعالية لجان المراجعة ومن أهمها الاستقلالية والخبرة المالية، ووجود دليل مكتوب للصلاحيات اللازمة لوفاء اللجنة بمسئولياتها.

٣- تختلف هذه الدراسة في أنها تركز على مقومات أساسية مترابطة، يجب أن تتوفر في لجان المراجعة بحيث تزيد من فعاليتها لأداء المهام الموكلة إليها على أكمل وجه، كما أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، في أنها من أحدث الدراسات التي أجريت على البنوك العاملة بمملكة البحرين.

## القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

كشفت العديد من الفضائح المحاسبية التي أدت إلى إنهيار مجموعة كبيرة من الشركات على مستوى العالم أن ممارسات الإدارة النفعية في الإختيار المحاسبى تمثل عاملاً مهماً فيما تعرضت له هذه االشركات، لذا بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن

طبيعة هذه الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير على نتائج الأداء المالى التي تعكسها المعلومات الواردة في التقارير المالية، ويطلق على هذه الممارسات عدة مسميات مثل المحاسبية الإحتيالية Aggressive Accounting، إدارة الأرباح Earnings Management، المحاسبة الإبداعية Creative Accounting، تمهيد الدخل Income Smoothing، تنظيف القوائم المالية Big Bath، لذا يتناول الباحث أبعاد إدارة الأرباح في أدبيات الفكر المحاسبي من خلال العناصر التالية:

١. مفهوم إدارة الأرباح:

لقد حاولت العديد من الدراسات وضع تعريف موحد لإدارة الأرباح وجوانبها المختلفة، إلا أن الأدبيات المحاسبية لم تقدم تعريف محدد لها.

فقد عرف (Healy and Wahlen,1999) إدارة الأرباح على أنها "نتيجة لاستخدام المديرين للحكم الشخصى عند إعداد التقارير المالية بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادى للشركة أو للتأثير على نتائج الترتيبات التعاقدية التى تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية"[١٤].

كما أشار (Rosenfield,2000) إلى أن إدارة الأرباح هى "أى سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الربح الذى تظهره التقارير المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، مما قد يؤدى للإضرار بالمصالح في الأجل الطويل"[١٥]،

وعرفها (Beneish,2001) على أنها "عملية إتخاذ خطوات مدروسة من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، بهدف الوصول إلى مستويات مرغوبة من الأرباح"[١٦].

ولقد أشار (Degeurge, et al., 2002) أن إدارة الأرباح "تتمثل في الممارسة الاستراتيجية للإختيار الإدارى في تضخيم رقم الأرباح المقرر عنه للأطراف الخارجية، وهى تتحقق بشكل أساسى من خلال توقيتات الأحداث الاقتصادية الفعلية أو المقرر عنها لتحويل الدخل بين الفترات المختلفة"[١٧].

كما أشار (حماد،٢٠٠٥) إلى أن إدارة الأرباح هى "اختيار الوحدة الاقتصادية للسياسات المحاسبية، وتحدث عند استخدام المديرون للمرونة المتاحة للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصى لبعض البنود الواردة في التقارير المالية، سواء كان ذلك بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء

الاقتصادى للوحدة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التى تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية"[١٨].

ويمكن للباحث استنباط بعض السمات المشتركة بين التعريفات السابقة وهى :

-إدارة الأرباح تعكس رغبات ومصالح الأدارة بدلاً من الأداء الاقتصادى للشركة.

-أن إدارة الأرباح تعبر عن ممارسات غير أخلاقية في إختيار السياسات والتقديرات المحاسبية المتاحة، مما يؤدى إلى تغير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.

-تتم هذه الممارسات بعلم الإدارة وبطريقة مخططة تحت إشرافها.

-لقد وضعت هذه التعاريف إطار عام لأهداف إدارة الأرباح، والتى تتمثل في تضليل بعض الفئات من أصحاب المصالح حول الأداء الإقتصادى للشركة، ويحدث ذلك إذا ما كانت المعلومات المتاحة للمديرون غير متاحة لغيرهم من أصحاب المصالح.

٢. دوافع إدارة الأرباح:

هناك وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح وهما وجهة النظر الانتهازية ووجهة النظر المعلوماتية، وبالنسبة لوجهة النظر الانتهازية ( Opportunistic Perspective) ترى أن الإدارة تهدف من ممارسات إدارة الأرباح إلى تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادى الحقيقي للمنشأة أو التأثير على النتائج التعاقدية لها وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية لها[١٩].

أما بالنسبة لوجهة النظر المعلوماتية (Information Perspective) فترى أن الدافع لقيام الإدارة بإدارة أرباحها هو التأثير على مستخدمى المعلومات المحاسبية عن طريق الكشف عن معلومات تتفق مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وعندئذ يكون الدافع هو اظهار كفاءة المنشأة[٢٠].

لذا من الصعب الحكم على ما إذا كان دافع الإدارة نحو تبني ممارسات إدارة الأرباح هو الدافع الإنتهازى أو الدافع المعلوماتى.

٣. أشكال إدارة الأرباح:

تعتمد الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح على أساليب متعددة، يمكن من خلالها التلاعب في الأرباح المقررة بما يتفق مع الأرباح المستهدفة، ومن أهمها ما يلى:

**١/٣ تمهيد الدخل Income Smoothing:**

**يعتبر تمهيد الدخل من أهم طرق الإدارة وأكثرها شيوعاً لإدارة أرباحها، وتقوم فكرة تمهيد الدخل على أساس تحقيق استقرار في رقم الأرباح من خلال تقليل حدة التفاوت والتقلبات في الأرباح بين الفترات المحاسبية المختلفة، حيث يتم تخفيض الأرباح في الفترات التى ترتفع فيها الأرباح بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التى تنخفض فيها الأرباح بشكل كبير بهدف الحفاظ على استقرارها[٢١].**

**ويعرف تمهيد الدخل بأنه "مجموعة من الأساليب المستخدمة من قِبَل الإدارة للتحكم المتعمد في الدخل والحد من تقلباته للوصول إلى مستوى الدخل المطلوب"[٢٢].**

**٢/٣ تنظيف القوائم المالية Big Bath Accounting:**

**هى عملية تقوم بها الإدارة في سنة استثنائية تعانى المنشأة فيها من انخفاض كبير في الأرباح في الربع الأخير من السنة المالية، فتلجأ إلى زيادة خسائر الفترة الحالية بالشكل الذى يمكن الإدارة من تحقيق أرباح في الربع الأول من السنة التالية لها[٢٣].**

**وقد تستخدم الإدارة تقديرات مبالغ فيها للديون المشكوك في تحصيلها أو تأجيل بعض الإيرادات إلى فترات لاحقة بدلاً من اظهارها في الفترة الحالية، عادة ما تستخدم هذه الطريقة عند تغيير الإدارة التنفيذية، وتعيين إدارة جديدة أو في حالة انخفاض الأرباح بحيث يؤثر ذلك على حوافز الإدارة، وتعد هذه الطريقة تلاعب في الأرباح خلال الفترات الزمنية[٢٤].**

**٣/٣ احتياطيات الحماية Cookie Jar Reserves:**

**هى احدى الممارسات المحاسبية التى تستخدمها المنشأة للتلاعب في الأرباح من خلال تكوين احتياطيات في السنوات التى تزداد فيها الأرباح بشكل ملحوظ، لاستخدامها في السنوات التى تحقق أرباح منخفضة، تعد هذه الطريقة من ممارسات إدارة الأرباح شائعة الاستخدام[٢٥].**

**٤/٣ المحاسبة الإبداعية Creative Accounting:**

**تعتبر المحاسبة الإبداعية احدى الطرق التى تستخدمها الإدارة لتضليل مستخدمى القوائم المالية والتأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين، وذلك من خلال إظهار المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية بصورة غير صادقة وغير حقيقة وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها " الاستخدام القانونى للمبادئ والقواعد المحاسبية بطريقة ما، لتحريف القوائم المالية"، وتعتمد المحاسبة الإبداعية على المرونة التى تتيحها المبادئ والسياسات**

المحاسبية، فهى ممارسات قانونية غالباً ما تنحصر في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، لذلك تمثل المحاسبة الإبداعية أحد أشكال إدارة الأرباح[٢٦].

**٣/٥ التحفظ المحاسبى Conservatism Accounting:**

يقوم التحفظ المحاسبى على الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل، لذا فإن المبالغة في استخدام التحفظ المحاسبى سيؤدى إلى ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح، وذلك من خلال تكوين احتياطيات مبالغ فيها بهدف تخفيض أرباح الفترة الحالية وتحقيق أرباح في الفترات اللاحقة، كما أن التهاون في تطبيق التحفظ المحاسبى يؤدى إلى زيادة الأرباح في الفترة الحالية، لذلك يمثل التحفظ المحاسبى أحد طرق إدارة الأرباح[٢٧].

**٤. محددات إدارة الأرباح:**

هناك مجموعة العوامل والمحددات التى تتحكم في سلوك الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح والتى تتحدد وفقاً للخصائص التى تختلف من شركة لأخرى وإختلاف الظروف التشغيلية التى تمر بها، من بين هذه المحددات ما يلى:

**١/٤ حجم الشركة[٢٨]:**

يلعب حجم الشركة دوراً هاماً في التحكم في سلوك الإدارة، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تكون محط أنظار المنظمات والحكومات والمحللين لما لها من دور في دفع الاقتصاد، وهناك وجهتى نظر متعارضتين حول دور حجم الشركة في إدارة الأرباح، فتشير وجهة النظر الأولى إلى أن الشركة كبيرة الحجم تتمتع بنظام رقابة داخلية محكم وتُراجع من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة وتحاول المحافظة على سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم في تخفيض ممارستها لإدارة الأرباح.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن الشركات كبيرة الحجم تواجه ضغوطاً كبيرة لمقابلة أو تجاوز توقعات المحللين، كما أن لديها القدرة على التفاوض بشكل قوى مع المراجعين للتغاضى عن الكشف عن ممارستها لإدارة الأرباح، كما أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة للتكاليف السياسية والضغط الحكومى لذا فإنها تلجأ إلى محاولة تفادى هذه التكاليف باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب التى تعمل على تخفيض الأرباح وذلك من خلال ممارستها لإدارة الأرباح، لذا يمكن اعتبار حجم الشركة متغير مؤثر على اتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح.

**٢/٤ نسبة المديونية[٢٩]:**

**إن الشركات التى تعتمد على الديون في إدارة نشاطها الاقتصادى ترتفع فيها نسب المديونية وتقل فيها عوائد المستثمرين، وتكون عرضه للمخاطر بشكل أكبر عن غيرها، لذا غالباً ما تحاول الإدارة تخفيض نسب المديونية باللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح وإختيار السياسات والطرق المحاسبية التى تَنْقل الدخل من الفترات المالية المستقبلية إلى الفترة المالية الحالية.**

**٣/٤ ربحية الشركة[٣٠]:**

**تعد ربحية الشركة مؤشراً هاماً للآداء تتوقف عليه العديد من الدوافع التى تسعى الإدارة إلى تحقيقها، فممارسة إدارة الأرباح تتحدد بشكل كبير بمستوى الأرباح التى تحققها الشركة، فالشركات ذات الأرباح العالية تحاول المحافظة على قيمتها السوقية ومقابلة توقعات المحللين ويكون متاحاً لها العديد من الوسائل والأساليب التى تؤثر بها على النتائج المالية، أما الشركات التى تكون أربحها منخفضة غالباً ما تحاول تجنب التقرير عن الخسائر وإظهار تحسن في أرباحها ولكن لا يُتَاح لها الوسائل والأساليب الكافية لمساعدتها على إدارة أرباحها.**

**٤/٤ جودة عملية المراجعة[٣١]:**

**إن دور المراجع الخارجى هو إضفاء الثقة على القوائم المالية ويعتمد مستخدمى التقارير المالية على الرأى الذى يبديه المراجع، وتتوقف جودة المراجعة على إستقلال المراجع وخبرة فريق المراجعة وتلعب جودة المراجعة دوراً هاماً في الحد من الممارسات الإنتهازية لإدارة الأرباح، فكلما زادت جودة عملية المراجعة كلما كان هناك انخفاض في ممارسات إدارة الأرباح، وكلما كانت جودة عملية المراجعة منخفضة كلما كانت ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح بشكل أكبر.**

**٥/٤ نوع القطاع الصناعي الذى تنتمى إليه الشركة[٣٢]:**

**ويقصد به طبيعة النشاط الذى تزاوله الشركة حيث تختلف الظروف التشغيلية من قطاع لآخر، فهناك قطاعات يكون متوفراً لديها ما تستطيع من خلاله ممارسة إدارة الأرباح وقطاعات أخرى يكون ذلك محدوداً بالنسة لها.**

**٥. النتائج المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح:**

على الرغم من إدراك الإدارة بأن ممارسات إدارة الأرباح تحقق منافع في المدى القصير إلى أنها قد تؤدى إلى حدوث مشاكل خطيرة في المدى الطويل، ومن أهم المشاكل الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح ما يلى:

**١/٥ تخفيض قيمة المنشأة:**

إن وجود العديد من قرارات التشغيل التى تتخذها الإدارة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير إلا أنها يمكن أن تُضر بالكفاءة الإقتصادية للمنشأة في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال الجهود المبذولة من طرف الإدارة لزيادة الإيرادات في السنة الحالية قد يؤدى بالمنشأة إلى بيع المنتج في نهاية السنة الحالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع نفس المنتج لنفس العميل في الشهر الأول من السنة التالية.

كما أن التلاعب بالمصاريف الإختيارية يمكن أن يؤدى إلى الإضرار بأداء المنشأة التشغيلى في المدى الطويل، فتأجيل عملية صيانة المعدات والآلات، تأخير البحث والتطوير وتدريب العمال يمكن أن يؤدى إلى تعطُل الآلات وتهالكها، كما يؤدى إلى خفض إنتاجية المنشأة وبالتالى نقص حصتها في الأسواق لصالح المنشآت المنافسة[٣٣].

**٢/٥ الصراع بين الملاك والإدارة[٣٤]:**

إن الإدارة بصفتها وكيل عن المساهمين وراعية لأموالهم المستثمرة فمن المفترض أن تعمل على تحقيق مصالحهم وتحقيق أقصى قدر من الأرباح في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن الأهداف قصيرة الأجل ضرورية لتحسين الإنتاجية وصورة المنشأة، وهنا تبرز إحدى المشكلات المرتبطة بعمل الإدارة والمتمثلة في التركيز على تحقيق الأرباح في الأجل القصير بهدف الحصول على أقصى قدر من المكافآت، بدلاً من التركيز على نجاح الأداء الاقتصادى للمنشأة في الأجل الطويل وهو ما يخلق نوع من الصراع بين الملاك والإدارة.

**٣/٥ العقوبات المالية وإعادة إعداد القوائم المالية[٣٥]:**

في السنوات الأخيرة فرضت لجنة مراقبة عمليات البورصة الامريكية (SEC) عقوبات صارمة على المنشأت التى قامت بإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل سنة ١٩٩٠ م قامت لجنة مراقبة عمليات البورصة بفرض غرامة مالية قدرها مليون دولار أمريكى على شركة "W.R. Grace & Co" مع إلزامها بإعادة احتساب أرباحها، ويرجع السبب في ذلك إلى قيام الشركة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ بتخفيض أرباحها المعلنة بمبلغ ٥٥ مليون دولار وتسجيلها كإحتياطيات سرية.

وفي الفترة بين عام ١٩٩٣ و١٩٩٥ قامت الشركة بإعادة الإحتياطيات وتسجيلها على أنها أرباح محققة وذلك لمقابلة الأرباح المستهدفة، ولو لم تقم لجنة مراقبة البورصة

بفرض غرامات مالية أو عقوبات تأديبية على الشركة فإن مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها مرة أخرى يمكن أن يكون مكلف جدا للشركة، فخلال السنوات الخمس الماضية فقدت الشركات التى أعادت احتساب أرباحها في المتوسط ١٠% من قيمتها السوقية خلال الأيام الثلاثة الأولى من إعلانها إعادة إعداد قوائمها المالية .

**٤/٥ التأثير على المركز المالى للمنشأة[٣٦]:**

ممارسات إدارة الأرباح التى تعتمد على التلاعب بالمستحقات المحاسبية تعتبر ممارسة سلبية تهدم بها المنشأة نفسها مما قد يؤدى إلى إنهيار مركزها المالى وتعرضها للتعثر، وذلك نتيجة الإعلان عن أرباح وهمية مع القيام بتوزيعات نقدية على المساهمين الأمر الذى يؤدى إلى تأكل رأس مال المنشأة.

**٥/٥ إنتقال الثروة[٣٧]:**

تؤدى ممارسات إدارة الأرباح إلى تحويلات في الثروة وتتم هذه التحويلات في ظروف غير عادلة، فقد يحصل المديرون على مكافآت خيالية لا تتوافق مع النتائج الحقيقية المحققة، كما أن ممارسات إدارة الأرباح ينتُج عنها إنتقال الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى أو إلى الإدارة نفسها.

**٦/٥ خلق تكاليف وكالة إضافية[٣٨]:**

نتيجة لإدارة الأرباح فإن المعلومات التى تحتويها التقارير المالية لا تعكس الأداء الإقتصادى الحقيقى للمنشأة وهو ما يؤدى إلى إتخاذ المستثمرين لقرارات غير ملائمة، كما أن السلوك المتبع من قبل الإدارة لإخفاء الأداء الحقيقى للمنشأه يَخلِق تكاليف وكالة إضافية مثل: تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، تكاليف لحل مشكلة سوء استخدام وتوزيع الموارد، تكاليف تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذوى العلاقة، تكاليف الحصول على معلومات إضافية...إلخ.

## ثانياً: لجان المراجعة في الفكر المحاسبي:

تمثل لجان المراجعة حجر الزاوية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما أنها من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدته في القيام بمسؤلياته الرقابية والإشرافية، فضلاً عن أنها تحد من الضغوط التى تمارسها الإدارة على المراجع الخارجي[٣٩].

ويستعرض الباحث إطارها من خلال العناصر التالية:

**١. طبيعة لجان المراجعة:**

**استقر الفكر المهني والأكاديمي على عدم وجود مفهوم موحد للجان المراجعة نظراً لاختلاف مهامها ومسئولياتها وضوابط تشكيلها من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى طبقاً للغرض منها، فقد عرفها أحد الباحثين على أنها "لجنة يشكلها مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين أعضاؤه غير التنفيذيين يملك أحد أعضائها الخبرة المالية والمعرفة المالية، يتم ضبط عملها وفق نظام يوضح تفاصيل مسئولياتها والآليات التى تضمن القيام بها".[٤٠]**

**كما عُرفت لجنة المراجعة بأنها "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ويجب أن تشمل مسئولياتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، والاجتماع مع المراجع الخارجي ومناقشته في نتائج عملية المراجعة والتأكيد على ملائمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية بالمنظمة".[٤١]**

**ولقد أكد على نفس المعنى (PCAOB, 2012) حيث أوضح التقرير أن لجنة المراجعة عبارة عن لجنة يشكلها مجلس الإدارة لا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء مستقلين من غير التنفيذيين ممن يتوافر لديهم المهارة والخبرة والمعرفة الملائمة لطبيعة نشاط الشركة ويجب أن يكون عضواً واحد على الأقل ملماً بالأمور المالية والمحاسبية، وتتضمن مهامها التحقق من المعلومات الواردة بالتقارير المالية وتقييم فعالية عملية المراجعة الخارجية[٤٢].**

**ويستخلص الباحث من المفاهيم السابقة عدداً من السمات المشتركة لطبيعة لجان المراجعة منها:**

**١- تشكل اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، أحدهم يتوافر لديه الخبرة المالية والمحاسبية الملائمة.**

**٢- تهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة على القيام مهامه الرقابية والإشرافية المرتبطة بالأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء.**

**٣- لجنة المراجعة تلعب دوراً هاماً في توفير قنوات اتصال بين الإدارة وكلاً من المراجع الداخلي والخارجي.**

**ويخلص الباحث إلى أن لجنة المراجعة يمكن تعريفها بأنها لجنة مكونة من ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتوافر لديهم الخبرة المالية والمحاسبية الكافية لمراجعة السياسات والمعايير التى اتخذت أساساً لإعداد التقارير المالية ومدى كفاية وملائمة المعلومات الواردة بها لمستخدميها.**

**٢. أهمية لجان المراجعة للأطراف ذات الصلة:**

**استمدت لجان المراجعة أهميتها من خلال المنافع العديدة التى تقدمها لكافة الأطراف ذوى العلاقة، حال قيامها بمهامها ومسئووليلياتها بكفاءة وفعالية ومن بين هذه الأطراف:**

**١/٢ المراجع الخارجي:**

**وجود لجنة للمراجعة بالمنظمة يساعد على تدعيم استقلال المراجع الخارجي، لأنها تحد من التعارض الذي قد ينشأ بينه وبين الإدارة التنفيذية[٤٣]، كما أنها تعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التى قد تواجه المراجع أثناء أداؤه لعملية المراجعة، فضلاً عن أنها تحد من ضغوط الإدارة التى تمارسها على المراجع الخارجي.[٤٤]**

**٢/٢ المراجع الداخلي:**

**لجنة المراجعة هي المسئولة عن اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة له، كما أنها ملزمة بالاجتماع معه بصورة دورية لإزلة أي خلافات بين المراجع الداخلي والإدارة وضمان عدم استجابته لأى ضغوط قد تمارسها الإدارة قد تؤثر على استقلاله[٤٥]، لذا تعد لجنة المراجعة حلقة وصل مباشرة بين المراجع الداخلي والإدارة تهدف إلى تدعيم استقلاليته حتى يتمكن من أداء مهامه الرقابية بنزاهه وموضوعية، فضلاً عن أن مراقبة اللجنة المستمرة لأداء المراجع الداخلي تؤدى إلى اكتشاف أسرع لأوجه القصور ومعالجتها ومن ثم رفع جودة أداؤه لمهامه[٤٦].**

**٣/٢ الأطراف الخارجية:**

**وجد لجنة فعالة للمراجعة يعزز من شفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية التى يعتمد عليها الأطراف الخارجية في تقييم أداء الشركة، وذلك من منطلق مسئوليتها عن فحص التقارير المالية ومراجعة السياسات والطرق المحاسبية التى تتبعها الإدارة، وهو ما يعمل على زيادة ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات الواردة بالتقارير والمالية ومن ثم ترشيد قراراتهم.[٤٧]**

## ٣. مهام ومسئوليات لجان المراجعة:

**إن قيام لجنة المراجعة مهامها ليس الهدف منه زيادة الأعباء الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تعمل على مساعدته في أداء مهامه بكفاءة وفعالية، وتختلف مهام اللجنة من دولة لأخرى باختلاف وتنوع ودرجة تعقد الأعمال، كما تختلف مهام اللجنة داخل الدولة ذاتها باختلاف ظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، ولقد تعددت الدراسات والبحوث المرتبطة بمهام ومسئوليات لجان المراجعة، واستقرت على أن هناك عدد من المهام الرئيسية ترتبط بأربعة مجالات وهي كما يلي:**

### ١/٣ ضبط جودة التقارير المالية[٤٨]:

تقع مسئولية إعداد التقارير المالية على عاتق الإدارة، فليس من مهام اللجنة إعداد التقارير المالية، ولكنها مسئولة عن ضبط جودتها ومدى صحة وصداقية المعلومات الواردة بها من خلال عدد من المهام الرقابية والإشرافية منها[٤٩]:

- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الدورية والفترية ومناقشة البيانات الواردة بها مع الأطراف المعنية داخل المنشأة.
- مراجعة تقديرات الإدارة والسياسات والمبادئ المحاسبية التى تم اتباعها عند إعداد التقارير المالية بغرض التحقق من مدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والمعايير ذات الصلة.
- التحقق من مدى كفاية وملائمة مستوى الافصاح في التقارير المالية ومناقشة القرارات المالية الهامة وكيفية الافصاح عنها في الايضاحات المتممة.
- الاجتماع مع الإدارة التنفيذية في وجود المراجع الخارجي لمراجعة السياسات والمبادئ المحاسبية الرئيسية وتسوية الخلافات الجوهرية بناءاً على رأى المراجع.
- التحقق من مدى كفاية وملائمة تقديم الإدارة للإيضاحات والاستفسارات اللازمة لإبداء رأى اللجنة في القوائم المالية.

ومما سبق يتضح للباحث مدى أهمية دور لجنة المراجعة في الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، الأمر الذى يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.

### ٢/٣ جودة المراجعة الخارجية:

يقع على عاتق لجان المراجعة عدد من المهام التى تهدف إلى تعزيز استقلال المراجع الخارجي عند أداؤه لعمية المراجعة وهو ما ينعكس إيجابياً على جودة المراجعة، ومن بين هذه المهام[٥٠]:

- اللجنة مسئولة بشكل مباشر عن ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابة وإعداد خطاب التكليف الخاص به[٥١].

- تقوم اللجنة بالتنسيق بين الإدارة والمراجع، للتأكد من قيام الإدارة بتوفير كافة البيانات والمعلومات التى تتطلبها عماية المراجعة وحل أى خلافات قد تنشأ بينهم فيما يتعلق بالبيانات الواردة بالقوائم المالية[٥٢].
- مراجعة الشروط العامة والاتعاب لأى تعاقدات مع المراجع الخارجي لأداء خدمات أخرى بخلاف عملية المراجعة لضمان عدم تأثيرها على استقلاله[٥٣].
- مطالبة المراجع الخارجي بتقديم تقرير للجنة عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.
- دراسة مشروع تقرير المراجع الخارجي وما ورد به من ملاحظات قبل اعتماده للتأكد من عدم وجود أى ملاحظات قد تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

ويستخلص الباحث أن أداء اللجنة لتلك المهام يساعد على تدعيم استقلالية المراجع الخارجي وتعزيز موقفه في القضايا الخلافية مع الإدارة التنفيذية، فضلاً عن الحد من الضغوط التى تمارسها الإدارة على المراجع الخارجي لأدنى حد ممكن، وهو ما ينعكس ايجابياً على جودة عملية المراجعة ويؤدى إلى الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.

**٣/٣ تفعيل المراجعة الداخلية[٥٤]:**

تعد لجنة المراجعة بمثابة خط الدفاع الأول بالنسبة للمراجع الداخلي من تدخلات الإدارة في أداؤه لمسئولياته، فهى من العوامل الرئيسية التى تساعد على زيادة استقلال ورفع كفاءة المراجع الداخلي من خلال امكانية التقرير المباشر للجنة عن أى أخطاء تم اكتشافها، وتتضح مسئولية لجنة المراجعة تجاه المراجعة الداخلية من خلال المهام التالية[٥٥]:

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية وضمان عدم وجود أى قيود غير مبررة من قبل الإدارة.
- اللجنة مسئولة عن تعيين وترقيات وإقالة رئيس قسم المراجعة الداخلية.
- تقييم فعالية وجودة المراجعة الداخلية والتحقق من أنها تتم وفق معايير الأداء المهني.
- الموافقة على اللوائح والنظم المرتبطة بعمل المراجع الداخلي واستراتيجية أداؤه لمهامه.
- التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتوفير قنوات اتصال فعالة لمناقشة التخطيط لأعمال المراجعة وتقييم أوراق العمل وتقارير كلاً منهم.

- المشاركة في اختيار أعضاء فريق المراجعة الداخلية وفحص مستوى تأهيلهم العلمي والمهني ومدى كفائتهم في القيام بمسئولياتهم، مع الأخذ في الاعتبار رأي المراجع الخارجي في مستوى التأهيل الملائم.
- توفير قنوات اتصال مباشرة وطلب تقارير دورية عن عملية المراجعة الداخلية وفحص نتائجها خاصة فيما يتعلق بنقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية والتوصيات المقترحة لتطوير الضوابط والإجراءات الرقابية المطبقة، والتحقق من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المراجع الداخلي.

ومما سبق يستخلص الباحث أن أداء اللجنة لهذه المهام يساهم في رفع كفاءة واستقلال المراجع الداخلي وتدعيم جودة عملية المراجعة الداخلية وبالتالي تخفيض المخاطر الناتجة عن ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح.

### ٤/٣ نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تلعب لجان المراجعة دوراً جوهرياً في التحقق من مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وتقديم توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تطوير نظام الرقابة بما يحقق أهداف الشركة، فضلاً عن دورها في إدارة المخاطر المحتملة[٥٦]، ويتضح ذلك من خلال التزامها بأداء المهام التالية[٥٧]:

- وضع برامج مناسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية وتوفير تأكيد معقول بأن الأنشطة والضوابط الرقابية قد تم تصميمها بما يتسق مع القوانين واللوائح[٥٨].
- مراجعة الإجراءات والضوابط الرقابية المتبعة لضمان أن البيانات والمعلومات التى تطلبها الجهات الرقابية تم إعدادها بشكل دقيق وتام وقدمت في الوقت المناسب.
- دراسة ومناقشة الاجراءات التصحيحية التى تتخذها الإدارة للتعامل مع نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- مراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر والاشتراك في عملية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والإجراءات المقترحة لاكتشافها والحد منها.

ويستخلص الباحث أن قيام اللجنة بتقييم نظام الرقابة الداخلية وإشرافها على إدارة المخاطر يعد عنصر هام لتفعيل وتطوير نظام الرقابة وتدنية المخاطر إلى الحد المقبول، مما يساعد على تخفيض المخاطر المتعلقة بمدى تعرض البيانات المالية لتلاعب جوهرى قد يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية.

**ومما سبق يستخلص الباحث المهام الرئيسية للجان المراجعة من خلال الشكل التالي:**

**المصدر: الباحث**

**٤. لجان المراجعة في مملكة البحرين:**

**استجابة للحاجة الملحة إلى تحسين ممارسات حوكمة الشركات، تم تشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي بهدف خلق إطار للحوكمة يساعد القطاعين العام والخاص على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال من خلال الإصلاح التشريعي والتنظيمي، لذا قامت اللجنة بوضع ميثاق للحوكمة في مملكة البحرين في عام ٢٠١٠ على أن يجري العمل به اعتباراً من يناير ٢٠١١ بحيث يكون ملزم تماماً بنهاية ٢٠١١، ويتضمن تسعة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات ويحتوى كل مبدأ على عدة توجيهات وإرشادات تساعد على تطبيقة[٥٩].**

**ولغرض البحث يتناول الباحث ما ورد بالميثاق من مبادئ وتوصيات ذات الصلة بموضوع البحث وهى:**

**نص الميثاق في المبدأ الثالث والخاص بقيام المجلس بوضع قيود صارمة وشديدة على المراجعة والتقارير المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين في الفقرة (٣-١)، على ضرورة قيام مجلس الإدارة بتشيكل لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالمجلس بما يشمل رئيس اللجنة.[٦٠]**

**وورد ضمن ملاحق الميثاق وتحديداً بالملحق (ب) هيكل اللجنة ونطاق عملها في عدة نطاق وهي كما يلي[٦١]:**

**١- عضوية اللجنة:**

**تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن لا يكون لدى أعضاء اللجنة تضارب في المصالح مع أى واجبات أخرى لديهم، ويجب أن يتأكد المجلس من أن غالبية أعضاء اللجنة يملكون مقدرة وخبرة مالية تشمل:**

- **القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية للشركة.**
- **إدراك المبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد القوائم المالية للشركة.**
- **الخبرة في تقييم القوائم المالية التى تحتوى على مستوى عالي من التعقيد.**
- **فهم وسائل وطرق الرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية.**

**٢- مهام ومسئوليات لجنة المراجعة:**

**لتحقيق أهداف اللجنة، تتولي المهام التالية:**

- **مسئولية اختيار وتعيين وتحديد أتعاب وعزل المراجع الخارجي، بشرط مصادقة مجلس الإدارة والمساهمين وعلى المراجع أن يقدم تقريره مباشرة إلى اللجنة.**
- **تقييم استقلالية المراجع الخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك من خلال:**
  - **تحديد ما إذا أدى قيامه بأى من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة إلى التأثير على استقلاليته أم لا.**
  - **الحصول على تقرير من المراجع الخارجي يوضح طبيعة العلاقة بينه وبين الشركة، أو مع أي شخص أو مؤسسة أخرى يمكن أن تؤثر على استقلاليته.**
- **مراجعة مجال ونتائج المراجعة ومناقشتها مع المراجع الخارجي بالإضافة إلى توضيح أى صعوبات واجهته وأية عوائق حالت دون حصوله على المعلومات أو المستندات المطلوبة، وأية خلافات أو صعوبات مع الإدارة.**
- **مراجعة جميع القوائم المالية السنوية والفصلية للشركة ومناقشتها مع الإدارة، والمراجع الخارجي، بالإضافة إلى الأحكام والتقديرات المتعلقة بالقوائم المالية.**
- **المراجعة والمناقشة وتقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وانهاء خدمة رئيس قسم المراجعة الداخلية، والموازنة المخصصة للمراجعة الداخلية وأعمال مراقبة الالتزام، ومتابعة استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التى تتوصل إليها.**
- **مراجعة ومناقشة مدى كفاءة العاملين بقسم المراجعة الداخلية وإجراءات الرقابة الداخلية ومراقبة الالتزام، وأية أنظمة لإدارة المخاطر وأية تغييرات فيها.**
- **الإشراف على التزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.**
- **مراجعة ومناقشة الترتيبات التى بموجبها يمكن للموظفين تقديم ملاحظاتهم بسرية حول أية أخطاء في التقارير المالية، وأية أمور**

أخرى، وضمان وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والمتابعة فيما يتعلق بهذه الأمور.

٣- هيكلية وعمليات اللجنة:

- تجتمع اللجنة أربع مرات بالسنة على الأقل، ويجوز تزامن الاجتماع مع الاجتماعات المنتظمة لمجلس الإدارة بالكامل.
- يجوز للجنة الاجتماع بدون وجود أحد الأعضاء، ولها أن تقرر جدوى حضور أى شخص من غير الأعضاء، كما أنها يمكن أن تدعو المراجع الخارجي إلى حضور اجتماعاتها بصفة دورية إذا رأت أهمية لذلك.
- تقوم االجنة بتقديم تقرير بصورة منتظمة عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

٤- موارد وصلاحيات اللجنة: للجنة المراجعة صلاحية تحديد أتعاب المستشارين القانونيين أو المحاسبين أو غيرهم من المستشارين الخارجيين والإبقاء عليهم أو إنهاء خدماتهم حسب الضرورة، دون موافقة مجلس الإدارة.

٥- تقييم أداء اللجنة: تقوم اللجنة بإعداد ومراجعة تقرير مكتوب أو شفوى لتقييم الأداء السنوي لها مع مجلس الإدارة ومقارنة أدائها، وتقديم توصيات إلى المجلس بالتحسينات التى تراها ضرورية لنظام عملها.

## ٥. خصائص ومقومات فعالية لجان المراجعة:

أكد من الباحثين والهيئات المهنية على ضرورة توافرعدد من الضوابط والمعايير التى يجب الالتزام بها عند تشكيل لجان المراجعة، حيث تسهم هذه الضوابط في رفع كفاءة وفعالية أداء لجان المراجعة للمهام الموكلة إليها مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

### ٥/١ استقلالية لجان المراجعة:

تعد خاصية الاستقلال من الركيزة الأساسية لأداء لجنة المراجعة لدورها الرقابي والإشرافي، لذا فقد نص قانون (Sarbanes-Oxley, 2002) على أن تشكيل اللجنة يقتصر على الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين من ذوى القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة، وذلك لضمان أداء لجنة المراجعة لمهامها بموضوعية وحماية حقوق المساهمين وضماناً لمصداقية المعلومات المحاسبية.[٦٢]

كما يعد عضو اللجنة مستقلاً إذا ما توافر لديه الشروط التالية ( Ferreira, 2008, P.95)[٦٣]:

- ألا يكون من حملة الأسهم، ممن لديهم القدرة على التأثير على إدارة الشركة بشكل مباشر.
- ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها خلال السنوات الثلاثة الماضية.
- ألا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها خلال السنوات الثلاثة الماضية.
- ألا يكون أحد المستشارين المهنيين للشركة.
- ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التى لها علاقات تجارية أو تعاقدية مع الشركة.

وبالنسبة لمملكة البحرين، فقد ورد بميثاق حوكمة الشركات ضمن القواعد المنظمة للجان المراجعة عدد من الشروط الواجب توافرها لكي يكون عضو اللجنة مستقلاً وهي (ميثاق حوكمة الشركات، ٢٠١٠، ص ٣١)[٦٤]:

١- ألا يكون موظفاً لدى الشركة، أو لم يقم:

أ- بدفع أو استلام مبالغ من الشركة تزيد عن ٣١٠٠٠ دينار بحريني أو ما يعادلها.

ب- بامتلاك حصة تزيد عن ١٠% أو ملكية مباشرة أو غير مباشرة في شركة أخرى قامت بدفع أو استلام مبالغ من الشركة تزيد عن هذا المبلغ.

ت- بالعمل كشريك أو مدير أو عضو مجلس إدارة أو مسئول بمؤسسة أو شركة قامت بدفع أو استلام مبلغ أكبر من المبلغ المذكور في البند أ.

ث- ليس له أى علاقة تعاقدية أو تجارية مهمة مع الشركة، قد تؤثر في قدرته على أداء عمله باستقلالية.

٢- لم يملك بشكل مباشر أو غير مباشر ( هو أو أفراد عائلته أو أى أطراف ذات علاقة) أكثر من ٥% من أسهم الشركة أو أى شركة أخرى ذات صلة.

٣- لا يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر كمراجع أو مستشار مهني للشركة.

٤- لم يكن مشاركاً أو مديراً أو عضواً من أعضاء الإدارة العليا للشركة.

ولقد أكد (Shab, 2013) على أن زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة مرتبط طردياً مع جودة الاستحقاقات ومن ثم تقليل فرص الإدارة في التلاعب بالأرباح وهو ما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية[٦٥].

ومما سبق يستخلص الباحث أن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين غير تنفيذيين يعزز من قدرتها على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن أن استقلالية اللجنة يعد سمة رئيسية للرصد الفعال لعملية إعداد التقارير المالية وممارسات الإدارة المشكوك فيها، كما يتضح للباحث أن زيادة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في اللجنة يحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ويقلل من احتمالات تعرض الوحدة الاقتصادية لفضائح مالية.

٢/٥ الخبرة المالية والمحاسبية:

أكد (Munro et. al., 2008, P. 316) على أن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة لمهارات الخبرة والمعرفة المالية يسهم بشكل كبير في زيادة فعالية اللجنة في متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى أن امتلاك أعضاء اللجنة لخلفية مالية ومحاسبية يعزز من إدراكهم للمعلومات المحاسبية والمالية[٦٦].

كما أكد (Fooladi M., 2011, P. 310) أن المراجع الخارجي قد يعتقد أن لجنة المراجعة غير فعالة في أداء مهامها إذا ما كان أعضاؤها لا يتوافر لديهم المعرفة المالية اللازمة لفهم اجراءات وخطة المراجعة ومراحل إعداد التقارير المالية، مما ينعكس سلبياً على تقييم المراجع الخارجي لآليات الحوكمة بالشركة ككل وطبيعة وتوقيت ومدى عملية المراجعة[٦٧].

ونظراً للطبيعة المعقدة لإعداد التقارير المالية، اهتمت الإصدارات المهنية ذات العلاقة بحوكمة الشركات (Ghafran, 2013, P.75) بالخبرات المالية والمحاسبية أعضاء لأعضاء لجنة المراجعة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نص قانون (Sarbanes-Oxley, 2002) على أن تضم اللجنة عضواً واحد على الأقل من ذوى الخبرة والمعرفة المالية، بينما في المملكة المتحدة نص قانون (Combined Code, 2008) على أن اللجنة تضم عضواً على الأقل يمتلك خبرات مالية كبيرة وحديثة، ويفضل أن يكون حاصل على مؤهل مهني مناسب من إحدى الهيئات المهنية فقد يكون مراجع حسابات سابق أو مدير مالي سابق لشركة مدرجة بالبورصة[٦٨].

كما أوضح (Zaman et. al., 2011, P.185) أن خبرة ومعرفة عضو لجنة المراجعة لها ثلاثة أبعاد وهى[٦٩]:

الخبرة المحاسبية: وتتوافر لدى العضو اذا ما كان محاسب قانوني معتمد، أو مراجع حسابات، أو مدير مالي سابق.

الخبرة المالية: تتوافر لدى العضو إذا كان محلل مالي، أو مدير اشتثمار بأحد البنوك.

الخبرة الإشرافية: وتتوافر لدى العضو إذا ما كان مثلاً عضو منتدب لشركة ما وقام بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية.

كما توصل (Lo et. al., 2010) إلى تمتع أعضاء اللجنة بخبرة مالية ملائمة يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تعزيز جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.[٧٠]

كما قدم (Dhaliwal et. al., 2010) دليلاً قوياً على أن توافر الخبرة المالية المناسبة لأعضاء لجنة المراجعة مرتبط بإدارة أقل للأرباح.[٧١]

ومما سبق يستخلص الباحث أن توافر خبرة مالية ومحاسبية ملائمة لدى أعضاء لجنة المراجعة له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية وجودة نتائج الأعمال، كما أن أعضاء اللجنة ممن يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة المالية الملائمة هم أكثر قدرة على التعامل مع تعقيدات التقارير المالية دون غيرهم.

٣/٥ دورية اجتماعات لجنة المراجعة:

نصت التشريعات الخاصة بتشكيل لجان المراجعة على ضرورة عقد اللجنة لاجتماعات دورية لا تقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، لبحث ما تم التوصل إليه من نتائج وإعداد التقارير والتوصيات، ويعد اجتماع اللجنة بشكل دورى مؤشر هام على أن أعضاء اللجنة يؤدون المهام الموكلة إليهم بكفاءة[٧٢].

وأكد (Karamanou et. al., 2005) على أن تكرار اجتماعات اللجنة خلال العام يعني أن اللجنة لديها وقت ملائم لأداء دورها الرقابي وأداء المهام الموكلة إليها بكفاءة وفعالية.[٧٣]

كما أكد (سليمان، ٢٠٠٦) على ضرورة أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية منفصلة مع كلاً من المراجع الخارجي ورئيس المراجعة الداخلية حتي يتم مناقشتهم في المشاكل التي تواجه كلاً منهم، فيما يتعلق بإجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها وعلاقتها بالإدارة.[٧٤]

كما نص (FRC, 2008) على "ضرورة توفير الوقت الكافي لتمكين لجنة المراجعة من إجراء مناقشات كاملة وتفصيلية حسبما يكون ذلك مطلوباً، وأن الاجتماعات الرسمية للجنة المراجعة يجب ألا تقل عن ثلاثة أو أربعة اجتماعات سنوياً".[٧٥]

وأكد على ذلك (Song and Windram, 2004) على أن تواتر اجتماعات اللجنة يعد أحد المحددات الرئيسية لكفائتها، فضلاً عن أن زيادة عدد اجتماعات اللجنة خلال العام يلعب دوراً حاسماً في تدعيم جودة الأرباح وجودة التقارير المالية.[٧٦]

ومما سبق يتضح للباحث أن دورية اجتماعات لجنة المراجعة تلعب دوراً هاماً في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية مما يؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

٤/٥ عدد أعضاء لجنة المراجعة:

يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من دولة إلى أخرى ومن منشأة إلى أخرى وذلك وفقاً لحجم المنشأة وطبيعة نشاطها وحجم مجلس الإدارة، ويجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً وكافياً لتوفير خبرات ومهارات مناسبة تؤدى في النهاية إلى تدعيم كفاءة وفعالية أداء المهام الموكلة للجنة المراجعة.[٧٧]

ويجب ألا يكون عدد أعضاء اللجنة أقل من اللازم كي لا يتسبب ذلك في إعاقة اللجنة عن قيامها بمسئولياتها، وفي نفس الوقت يجب ألا يكون العدد أكثر من اللازم كي لا يتسبب في وجود تباين في الأراء وصعوبة في التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو عند اتخاذ القرارات.[٧٨]

وفي مملكة البحرين ومصر وعمان، تم تحديد حد أدنى لأعضاء لجنة المراجعة بحيث لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين ولم يتم وضع حد أقصى لعدد الأعضاء.[٧٩]

وأكد (Lin et. al., 2006) على أن لجان المراجعة الأكبر حجماً تعمل على تحسين جودة الأرباح وذلك من خلال تخفيض احتمالات اعادة صياغة التقارير المالية وبالتالي توفير المزيد من الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.[٨٠]

وأشار (Anderson et. al., 2004) إلى أن لجان المراجعة الأكبر حجماً، لديها القدرة على مقاومة ضغوط الإدارة التى تهدف للتلاعب بنتائج التقارير المالية.[٨١]

مما سبق يتضح للباحث أهمية حجم لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تعزيز جودة التقارير المالية، حيث أن لجان المراجعة الأكبر حجماً تعتمد على قاعدة أوسع من الخبرات المتنوعة بحيث تمكنها من القيام بدورها على نحو أكثر فعالية.

# القسم الثالث

# الدراسة الميدانية واختبار الفروض

## ١- أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحليل دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقديم دليل ميداني من البنوك التجارية بمملكة البحرين.

## ٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية العاملة بمملكة البحرين والبالغ عددها (٢٩) مصرفاً، أما عينة الدراسة فقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية مكونة من (١٤) مصرفاً تجارياً أي ما نسبته ٥٠% من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (١٥٤) قائمة استقصاء على عينة الدراسة والتى تتكون من (مراجع داخلي، عضو مجلس إدارة، عضو لجنة مراجعة، عضو مجلس إدارة ولجنة مراجعة، مراجع خارجي) بواقع (١١) قائمة لكل مصرف، وقد تم استرجاع عدد (١١٢) قائمة بنسبة (٧٥%) من إجمالي القوائم الموزعة، وتم استبعاد (١٠) قوائم بنسبة (٦,٦%) من إجمالي القوائم الموزعة وذلك لعدم صلاحياتها للمعالجة الاحصائية إما بسبب ترك بعض المحاور بدون إجابات أو عدم الالتزام بالدقة من خلال التركيز على اختيار واحد لجميع مقاييس محاور القائمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول (١) توزيع قائمة الاستقصاء على مصارف البحرين**

جدول رقم (١) بيان ببنوك عينة الدراسة

| م | إسم البنك | عدد القوائم الموزعة | عدد القوائم المسترجعة | عدد القوائم المستبعدة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | بنك البحرين الوطني | ١١ | ٨ | - |
| ٢ | بنك البحرين والكويت | ١١ | ١٠ | ٢ |
| ٣ | البنك الأهلي المتحد | ١١ | ٨ | - |
| ٤ | بنك البركة | ١١ | ٩ | ١ |
| ٥ | بنك الإثمار | ١١ | ٨ | - |
| ٦ | بنك بيت التمويل الكويتي | ١١ | ٧ | - |
| ٧ | بنك الكويت الوطني | ١١ | ٩ | ٢ |
| ٨ | ستي بنك | ١١ | ٨ | - |
| ٩ | بنك مشرق | ١١ | ٧ | - |
| ١٠ | بنك التمويل الوطني | ١١ | ٩ | ٢ |
| ١١ | البنك العربي | ١١ | ٨ | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٢ | المصرف الخليجي التجاري | ١١ | ٨ | ١ |
| ١٣ | بنك ستاندرد تشارترد | ١١ | ٧ | ١ |
| ١٤ | بنك مسقط | ١١ | ٦ | ١ |
| | الاجمالي | ١٥٤ | ١١٢ | ١٠ |

**المصدر: من إعداد الباحث**

### ٣- أداة القياس المستخدمة:

**للحصول على البيانات الأولية التى تتعلق بمتغيرات البحث تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء الموجه إلى العينة المختاره، وطُلب من مفردات العينة أن يحددوا مدى اتفاقهم أو اختلافهم مع مجموعة من العبارات التى تعكس كل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك على مقياس ترتيبي ذو مسافات متساوية Equidistant Ordinal Scale (مقياس ليكرت الخماسي ذو المسافات المتساوية Five-Point Likert Scale) والذي يتراوح من ١ = غير موافق تماماً إلى ٥ = موافق تماماً.**

### ٤- تقييم أداة القياس:

**إن الهدف من تقييم أداة القياس يتمثل في تخفيض خطأ القياس Measurement Error إلى إدنى مستوى ممكن سواء من حيث الثبات لتدنية الخطأ العشوائي Random Error أو من حيث الصلاحية لتدنية الخطأ المنتظم Systematic Error، ولتحقيق هذا الهدف لجأ الباحث إلى معامل "كرونباخ ألفا" Cronbach's Alpha والجذر التربيعي لهذا المعامل لتقييم ثبات الاتساق الداخلي Internal consistency reliability والصدق الذاتي لمقاييس متغيرات الدراسة، ويوضح جدول رقم (٢) نتائج قياس ثبات الاتساق الداخلي والصدق الذاتي لمقياس متغيرات الدراسة:**

| أبعاد الاستبيان | عدد الفقرات | كرونباخ ألفا (ثبات الاتساق الداخلي) | الصدق الذاتي |
|---|---|---|---|
| تدعيم المراجعة الداخلية | ١٨ | ٠,٩٠٢ | ٠,٩٥٠ |
| تعزيز جودة المراجعة الخارجية | ٨ | ٠,٨٨٤ | ٠,٩٤٠ |
| دعم فعالية الرقابة الداخلية | ١٥ | ٠,٩٥٢ | ٠,٩٧٥ |
| ضبط التقارير المالية | ١٣ | ٠,٩٢٠ | ٠,٩٥٠ |
| استقلالية أعضاء لجنة المراجعة | ٧ | ٠,٨٨٥ | ٠,٩٤٠ |
| الخبرة والمعرفة المالية | ٧ | ٠,٨٧١ | ٠,٩٣٠ |
| دورية اجتماعات اللجنة | ٤ | ٠,٧٧٨ | ٠,٨٨٧ |
| حجم لجنة المراجعة | ٥ | ٠,٨٣٢ | ٠,٩١٠ |
| صلاحيات لجنة المراجعة | ٧ | ٠,٨٩٧ | ٠,٩٥٠ |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS 24**

يتضح من جدول رقم (٢)، تمتع كافة مقاييس متغيرات الدراسة بمستويات مرتفعة من ثبات الاتساق الداخلي والصدق الذاتي، حيث جاءت قيم معامل "كرونباخ ألفا" لتلك المقاييس أعلى بشكل واضح من الحد الأدنى المقبول وهو ٠,٧( Nunally & Bernstein, 1994)، الأمر الذي يعد دليلاً على ثبات وصدق أداة القياس المستخدمة بالدراسة.

## ٥- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

- معامل "كرونباخ ألفا" Cronbach's Alpha والجذر التربيعي لهذا المعامل لتقييم ثبات الاتساق الداخلي Internal consistency reliability والصدق الذاتي لأداة القياس.
- الإحصاء الوصفي ممثلاً في كلٍ من التكرارات والنسب المئوية لتوصيف سمات عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في كلٍ من المؤهل الأكاديمي، مدى الحصول على شهادات مهنية، المركز الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.
- الإحصاء الوصفي ممثلاً في كلٍ الانحراف المعياري Standard Deviation ومعامل الاختلاف Coefficient of Variation لتوصيف مدى الاتساق في اتجاهات مفردات العينة نحو المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.
- اختبار t لعينة واحدة One-sample t–test لتحديد مدى معنوية اختلاف متوسط اتجاه العينة نحو المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة عن نقطة المنتصف لمقياس ليكرت الخماسي (٣) والتي تمثل الإجابة المحايدة.
- الإحصاء الوصفي ممثلاً في كلٍ من المتوسطات والترتيب لتوصيف اتجاهات العينة المختاره نحو المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

## ٦- تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفروض

### ٦/١ الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics

ويستعرض الباحث فيما يلي نتائج الإحصاء الوصفى Descriptive Statistics لتوصيف سمات العينة واتجاهاتها نحو متغيرات الدراسة فضلاً عن توصيف علاقات الارتباط بين تلك المتغيرات، ويختتم الباحث هذا العرض بنتائج اختبار فروض الدراسة.

### أولاً: توصيف سمات عينة الدراسة:

قام الباحث بتوصيف سمات عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في كلٍ من المؤهل الأكاديمي، مدى الحصول على شهادات مهنية، المركز الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي ممثلاً في كلٍ من التكرارات والنسب المئوية.

ويوضح جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة طبقاً طبقاً للمؤهل الأكاديمي:

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الأكاديمي

| م | المؤهل الأكاديمي | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| ١ | بكالوريوس | ٥٦ | ٥٤,٩ |
| ٢ | دبلوم دراسات عليا | ٢٦ | ٢٥,٥ |
| ٣ | ماجستير | ١٠ | ٩,٨ |
| ٤ | دكتوراه | ١٠ | ٩,٨ |
| | الإجمالي | ١٠٢ | ١٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24

يتضح من جدول رقم (٣) أن غالبية العينة المختاره محل الدراسة من الحاصلين على درجة البكالوريوس وذلك بنسبة ٥٤,٩% من حجم العينة البالغ ١٠٢ مفردة مقابل ٩,٨% حاصلين على درجة الماجستير، ٩,٨% حاصلين على درجة الدكتوراه، ٢٥,٥% حاصلين على دبلوم دراسات عليا.

ويوضح جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدى الحصول على شهادات مهنية:

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدى الحصول على شهادات مهنية

| م | مدى الحصول على شهادات مهنية | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| ١ | لا | ٧١ | ٦٩,٦ |
| ٢ | نعم | ٣١ | ٣٠,٤ |
| | الإجمالي | ١٠٢ | ١٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24

يتضح من جدول رقم (٤) أن غالبية العينة المختاره محل الدراسة من غير الحاصلين على شهادات مهنية وذلك بنسبة ٦٩,٦% من حجم العينة البالغ ١٠٢ مفردة مقابل ٣٠,٤% حاصلين على شهادات مهنية.

ويوضح جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة طبقاً طبقاً للمركز الوظيفي:

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمركز الوظيفي

| م | المركز الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | مراجع داخلي | ٣٦ | ٣٥,٢٩ |
| ٢ | عضو مجلس ادارة | ١٠ | ٩,٨٠ |
| ٣ | عضو لجنة مراجعة | ٢١ | ٢٠,٥٩ |
| ٤ | عضو مجلس ادارة ولجنة مراجعة | ١٥ | ١٤,٧١ |
| ٥ | مراجع خارجي | ٢٠ | ١٩,٦١ |
| | الإجمالي | ١٠٢ | ١٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24

يتضح من جدول رقم (٥) أن غالبية العينة المختاره محل الدراسة مراجع داخلي وذلك بنسبة ٣٥,٢٩% من حجم العينة البالغ ١٠٢ مفردة مقابل ٢٠,٥٩% عضو لجنة مراجعة، ١٩,٦١% مراجع خارجي، ١٤,٧١% عضو مجلس ادارة ولجنة مراجعة، ٩,٨٠% عضو مجلس ادارة.

جدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة طبقاً لعدد سنوات الخبرة

| م | فئات سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | أقل من ٥ سنوات | ٢٠ | ١٩,٦ |
| ٢ | من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات | ٢١ | ٢٠,٦ |
| ٣ | من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة | ٤٠ | ٣٩,٢ |
| ٤ | من ٢٠ سنة فأكثر | ٢١ | ٢٠,٦ |
| | الإجمالي | ١٠٢ | ١٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24

يتضح من جدول رقم (٦) أن جميع فئات سنوات الخبرة ممثلة بشكلٍ جيد بالعينة.

## ثانياً: توصيف اتجاهات العينة نحو متغيرات الدراسة:

قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي إعتماداً على كلٍ من المتوسطات والترتيب لتوصيف اتجاهات العينة المختاره محل الدراسة نحو متغيرات الدراسة، كما قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي إعتماداً الانحراف المعياري Standard Deviation ومعامل

**الاختلاف Coefficient of Variation لتوصيف مدى الاتساق في اتجاهات مفردات العينة نحو المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.**

**ويستعرض الباحث فيما يلي النتائج التي توصل إليها من إجراء الإحصاء الوصفي لتوصيف اتجاهات العينة نحو متغيرات الدراسة:**

**١- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو فعالية لجان المراجعة في تدعيم جودة المراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (٧)**

**اتجاهات العينة نحو مهام لجان المراجعة لتدعيم جودة المراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة ونطاق فحص المراجعة الداخلية. | ٢,٣٦ | ٠,٦٢٦ | %٢٦,٥٣ | ٣ |
| ٢. | تقوم لجنة المراجعة بتقييم دورى لكفاءة وفعالية أعضاءالمراجعة الداخلية. | ١,١٩ | ٠,٣٩١ | %٣٢,٨٦ | ٦ |
| ٣. | تساهم لجنة المراجعة في تحديد مسئوليات وصلاحيات المراجع الداخلي. | ٢,٢٢ | ٠,٥١٩ | %٢٣,٣٨ | ٢ |
| ٤. | تتحقق لجنة المراجعة من مدى توافق عملية المراجعة الداخلية مع معايير الأداء المهني. | ٢,١٣ | ٠,٣٣٥ | %١٥,٧٣ | ١ |
| ٥. | تتحقق لجنة المراجعة من مدى التزام المراجع الداخلي باللوائح والأنظمة المتبعة بالبنك. | ١,٤٤ | ٠,٥١٨ | %٣٥,٩٧ | ١٠ |
| ٦. | تعمل لجان المراجعة على متابعة ملاحظات المراجع الداخلي قد تؤثر على البيانات المالية وإبداء الرأي فيها. | ١,٧٣ | ٠,٦٦٢ | %٣٨,٢٧ | ١٣ |
| ٧. | تتابع اللجنة التطورات باللوائح والنظم المتعلقة بهام المراجع الداخلي في البنوك. | ١,٥٣ | ٠,٦٤ | %٤١,٨٣ | ١٧ |
| ٨. | تقوم اللجنة بفحص وتقييم الاستراتيجية المتبعة لأداء المراجعة الداخلية في البنك. | ١,٦ | ٠,٥٨٥ | %٣٦,٥٦ | ١١ |
| ٩. | تشترط لوائح البنك تصديق لجنة المراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية. | ١,٨٤ | ٠,٦٥٦ | %٣٥,٦٥ | ٩ |
| ١٠. | يتم مناقشة وفحص نتائج المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة، خاصة فيما يتعلق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية. | ١,٤٤ | ٠,٥٩ | %٤٠,٩٧ | ١٥ |
| ١١. | تناقش اللجنة مع المراجع الداخلي أى تغيرات في السياسات والطرق المحاسبية وأثر ذلك على القوائم المالية. | ١,٧٥ | ٠,٥٠١ | %٢٨,٦٣ | ٤ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٢. | تقدم لجنة المراجعة تأكيداً معقولاً لمجلس الإدارة حول فعالية المراجعة الداخلية. | ٢,٠٨ | ٠,٨٦٤ | %٤١,٥٤ | ١٦ |
| ١٣. | توفر لجنة المراجعة قنوات اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والخارجي ومجلس إدارة البنك، لضمان الوفاء بالتزامات ومسئوليات كل طرف. | ١,٤٦ | ٠,٥٠١ | %٣٤,٣٢ | ٧ |
| ١٤. | تتحقق اللجنة من أن المراجع الداخلي قد أفصح عن كافة الحقائق التى اكتشافها أثناء أداؤه لعملية المراجعة. | ١,٥١ | ٠,٥٢٢ | %٣٤,٥٧ | ٨ |
| ١٥. | تناقش اللجنة مع المراجع الداخلي مستوى الغش والأخطاء المكتشفة والاجراءات التصحيحية اللازمة للحد منها. | ١,٥ | ٠,٥٧٦ | %٣٨,٤٠ | ١٤ |
| ١٦. | تعمل لجنة المراجعة على توفير برامج لتدريب وتطوير قدرات أعضاء المراجعة الداخلية. | ١,٢٦ | ٠,٤٦٥ | %٣٦,٩٠ | ١٢ |
| ١٧. | تضمن اللجنة توفر الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية. | ١,٦٥ | ٠,٧٥٣ | %٤٥,٦٤ | ١٨ |
| ١٨. | تتحقق لجنة المراجعة من استجابة إدارة البنك لملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي. | ١,٠٩ | ٠,٣٤٨ | %٣١,٩٣ | ٥ |
| جميع الفقرات | | ١,٦٥ | ٠,١٠ | %٦,٢٤ | |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24 وبالاستعانة بتطبيق Microsoft Excel 2010**

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٧) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة بأداء لجنة المراجعة للمهام المرتبطة بتدعيم المراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (١,٠٩ – ٢,٣٦) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ١,٦٥، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه تدعيم جودة عملية المراجعة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بتتحقق لجنة المراجعة من مدى توافق عملية المراجعة الداخلية مع معايير الأداء المهني.، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ١٥,٧٣%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بضمان اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٤٥,٦٤%، فضلاً عن أن قيمة**

**معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ٦,٢٤%.**

**٢- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو فعالية لجان المراجعة في تدعيم جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (٨) اتجاهات العينة نحو مهام اللجان لتدعيم جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠١ | لجنة المراجعة هي المسئولة عن تعيين وعزل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي. | ٢,١٥ | ٠,٧٦٣ | %٣٥,٤٩ | ٢ |
| ٠٢ | يصدر خطاب التكليف الخاص بالمراجع الخارجي من قبل لجنة المراجعة. | ١,٦٢ | ٠,٥٠٨ | %٣١,٣٦ | ١ |
| ٠٣ | تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي دون حضور إدارة البنك. | ١,٧ | ٠,٧١٥ | %٤٢,٠٦ | ٥ |
| ٠٤ | تناقش اللجنة المراجع الخارجي في خطة عملة والتقارير والملاحظات الصادرة عنه. | ١,٥٣ | ٠,٦٨٥ | %٤٤,٧٧ | ٨ |
| ٠٥ | تتحقق لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لأداء عملية المراجعة الخارجية بفاعلية. | ١,٧٥ | ٠,٦٥٥ | %٣٧,٤٣ | ٣ |
| ٠٦ | تتحقق اللجنة من أن المراجع الخارجي يؤدى مهامه دون أية قيود أو ضغوط من إدارة البنك. | ١,٦٧ | ٠,٧٣٦ | %٤٤,٠٧ | ٧ |
| ٠٧ | تجتمع اللجنة مع المراجع الخارجي وإدارة البنك، لحل أي خلافات قد تؤثر على تقرير المراجع. | ١,٦٧ | ٠,٦٥ | %٣٨,٩٢ | ٤ |
| ٠٨ | تتحقق لجنة المراجعة من استجابة إدارة البنك لملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي. | ١,٨١ | ٠,٧٦٧ | %٤٢,٣٨ | ٦ |
| | جميع الفقرات | ١,٧٤ | ٠,٢٥ | %١٤,٣٥ | |

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٨) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة بأداء لجنة المراجعة للمهام المرتبطة بتدعيم المراجعة الخاجية والحد من ممارسات إدارة الأرباح أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (١,٥٣- ٢,١٥) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ١,٧٤، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه تدعيم جودة عملية المراجعة الخارجية والتي تهدف للحد من ممارسات إدارة الأرباح.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق باصدار خطاب التكليف الخاص بالمراجع الخارجي من قبل لجنة المراجعة، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٣١,٣٦%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بمناقشة اللجنة للمراجع الخارجي في خطة عملة والتقارير والملاحظات الصادرة عنه، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٤٤,٧٧%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ١٤,٣٥%.**

**٣- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو فعالية لجان المراجعة في تدعيم كفاءة وفعاليةنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (٩)**

**اتجاهات العينة نحو مهام لجان المراجعة لتدعيم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠١ | تقوم لجنة المراجعة بفحص الأنشطة والإجراءات الرقابية بالبنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية معها. | ١,٨ | ٠,٩٩٥ | %٥٥,٢٨ | ١٥ |
| ٠٢ | تصدر اللجنة توصيات تساهم في معالجة أوجة قصور نظام الرقابة الداخلية ورفع كفاءته. | ١,٨٢ | ٠,٧٧٦ | %٤٢,٦٤ | ٧ |
| ٠٣ | تقوم اللجنة بتقييم مدى توافر المتطلبات القانونية والرقابية بنظام الرقابة الداخلية. | ١,٨٥ | ٠,٨٨٣ | %٤٧,٧٣ | ١٣ |
| ٠٤ | تقوم لجنة المراجعة برصد الأداء وضبطه للتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية. | ١,٥١ | ٠,٨٠٥ | %٥٣,٣١ | ١٤ |
| ٠٥ | تقدم اللجنة تأكيدات وتقارير دورية لمجلس الإدارة عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية. | ١,٨ | ٠,٨٤٥ | %٤٦,٩٤ | ١١ |
| ٠٦ | تتحقق اللجنة من توافر اجراءات الضبط الداخلي عناصر الرقابة الفعلية على الأصول المادية. | ١,٧٥ | ٠,٧٥٤ | %٤٣,٠٩ | ٨ |
| ٠٧ | تقوم اللجنة بمراجعة التفويض الممنوح لموظفي البنك في الوصول إلى ملفات الحاسب وبرامجة | ١,٦٧ | ٠,٧٠٨ | %٤٢,٤٠ | ٦ |
| ٠٨ | تقوم اللجنة بالتحقق من دقة الجرد ومقانة | ١,٥ | ٠,٦٠٩ | %٤٠,٦٠ | ٥ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | بياناته مع ما ورد بسجلات الرقابة. | | | | |
| ٩. | تقدم اللجنة تأكيدات معقولة لمجلس الإدارة حول ملائمة عناصر الرقابة الفعلية. | ١,٧٤ | ٠,٦٨٨ | %٣٩,٥٤ | ٤ |
| ١٠ | تتحقق اللجنة من عدم وجود مهام متضاربة بالبنك. | ١,٥٢ | ٠,٧١٤ | %٤٦,٩٧ | ١٢ |
| ١١ | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة الفصل بين المسؤولية التنفيذية ومسئولية حفظ السجلات. | ١,٨٩ | ٠,٨٥٥ | %٤٥,٢٤ | ١٠ |
| ١٢ | تقوم اللجنة بمراجعة الصلاحيات الممنوحة لمدير إدارة المخاطر | ٢,٠٦ | ٠,٧٩٤ | %٣٨,٥٤ | ٢ |
| ١٣ | تقوم اللجنة بتقييم كفاية الإجراءات الرقابية على المخاطر المحتملة، خاصة التى قد تؤثر على التقارير المالية. | ١,٦ | ٠,٤٩٣ | %٣٠,٨١ | ١ |
| ١٤ | تشترك للجنة المراجعة في مناقشة تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وإجراءات الحد منها. | ١,٩٦ | ٠,٧٥٧ | %٣٨,٦٢ | ٣ |
| ١٥ | تقوم لجنة المراجعة بالاشراف على استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة. | ١,٤٢ | ٠,٦٣٦ | %٤٤,٧٩ | ٩ |
| | جميع الفقرات | ١,٧٣ | ٠,٢٠١ | %١١,٦٣ | |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24 وبالاستعانة بتطبيق Microsoft Excel 2010**

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٩) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة بأداء لجنة المراجعة للمهام المرتبطة بتدعيم كفاءة وفعاليةنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للحد من ممارسات إدارة الارباح أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (١,٤٢ – ٢,٠٦) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ١,٧٣، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه تدعيم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للحد من ممارسات إدارة الارباح.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بقيام اللجنة بتقييم مدى كفاية الإجراءات الرقابية على المخاطر المحتملة، خاصة التى قد تؤثر على التقارير المالية، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٣٠,٨١%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بقيام لجنة المراجعة بفحص الأنشطة والإجراءات الرقابية بالبنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية معها، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٥٥,٢٨%، فضلاً عن أن**

**قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ١١,٦٣%.**

**٤- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو دور لجان المراجعة في ضبط جودة إعداد التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (١٠)**

**اتجاهات العينة نحو مهام لجان المراجعة لضبط جودة إعداد التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بالبنك بشكل دورى وأثرها على المركز المالي. | ١,٧٧ | ٠,٦١٢ | %٣٤,٥٨ | ٥ |
| ٢. | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقديرات الإدارة وأثرها على المركز المالي. | ١,٧٢ | ٠,٥٦٩ | %٣٣,٠٨ | ٣ |
| ٣. | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية. | ١,٣٧ | ٠,٤٨٦ | %٣٥,٤٧ | ٨ |
| ٤. | تشارك لجنة المراجعة مجلس إدارة البنك في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية. | ١,٩٦ | ٠,٨٥٥ | %٤٣,٦٢ | ١٠ |
| ٥. | تتحقق لجنة المراجعة من أن السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية. | ٢,٠٨ | ٠,٨١٧ | %٣٩,٢٨ | ٩ |
| ٦. | تتحقق لجنة المراجعة من مدى ملائمة التقارير المالية لمستخدميها. | ١,٥ | ٠,٥٠٢ | %٣٣,٤٧ | ٤ |
| ٧. | تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة في حال التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة. | ٢,٢١ | ٠,٩٢٦ | %٢٢,٠٠ | ٢ |
| ٨. | تقوم اللجنة بفحص ودراسة الأثر الناتج عن تغيير السياسات المحاسبية على التقارير المالية. | ١,٩٩ | ٠,٠٩٩ | %٤,٩٧ | ١ |
| ٩. | تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة من سنة لأخرى. | ١,٨٨ | ٠,٦٦٤ | %٣٥,٣٢ | ٦ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | تتحقق اللجنة من مدى كفاية الاحتياطيات وعدم تضخيمها. | ١,٦٢ | ٠,٨٠٩ | %٤٩,٩٤ | ١٣ |
| ١١ | تتحقق اللجنة عدم تضخيم الاستحقاقات الاختيارية. | ١,٣٨ | ٠,٤٨٨ | %٣٥,٣٦ | ٧ |
| ١٢ | تقدم لجنة المراجعة تأكيدات معقولة لمجلس الإدارة عن مدى فعالية الاشراف والرقابة على القوائم المالية. | ١,٢٦ | ٠,٥٦٢ | %٤٤,٦٠ | ١١ |
| ١٣ | تقوم لجنة المراجعة بمناقشة مدى ملائمة السياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة مع المراجع الخارجي ومقترحاته بشأنها. | ١,٧٧ | ٠,٨٧٨ | %٤٩,٦٠ | ١٢ |
| | جميع الفقرات | ١,٨٩ | ٠,٢١٨ | %١١,٥٧ | |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24 وبالاستعانة بتطبيق Microsoft Excel 2010**

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٠) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة بأداء لجنة المراجعة للمهام المرتبطة بضبط جودة إعداد التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الارباح أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (١,٢٦ – ٢,٢١) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ١,٨٩، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه ضبط جودة إعداد التقارير المالية للحد من ممارسات إدارة الارباح.

كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بقيام اللجنة بفحص ودراسة الأثر الناتج عن تغيير السياسات المحاسبية على التقارير المالية، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٤,٩٧%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بتحقق اللجنة من مدى كفاية الاحتياطيات وعدم تضخيمها، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٤٩,٩٤%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ١١,٥٧%.

**٥- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو أثر استقلالية لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (١١)**

**اتجاهات العينة نحو أثر استقلالية لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من حملة الأسهم، ممن لديهم القدرة على التأثير على إدارة البنك بشكل مباشر. | ٤,٠٧ | ١,٠٣٧ | %٢٥,٤٨ | ١ |
| ٢. | جميع أعضاء لجنة المراجعة ليسوا موظفين بالبنك حالياً أو خلال السنوات الثلاثة الماضية، بوظيفة لها صلاحيات تنفيذية. | ٣,٨٢ | ١,١٨١ | %٣٠,٩٢ | ٥ |
| ٣. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليس لهم علاقة عائلية مباشرة مع أحد الموظفين ذوى الصلاحيات التنفيذية حالياً أو خلال السنوات الثلاثة الماضية. | ٣,٧ | ١,١٥٩ | %٣١,٣٢ | ٦ |
| ٤. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من المستشارين الفنيين بالبنك. | ٣,٤٨ | ٠,٩٨٢ | %٢٨,٢٢ | ٤ |
| ٥. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من المتعاقدين أو المتعهدين الأساسيين. | ٣,٨٤ | ١,٠٦ | %٢٧,٦٠ | ٢ |
| ٦. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليس لهم علاقات تجارية مع البنك، قد تؤثر على قدرتهم في اتخاذ القرارات باستقلالية. | ٣,٤٩ | ١,٢٣٣ | %٣٥,٣٣ | ٧ |
| ٧. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك من الأعضاء غير التنفيذيين، ذوى القدرة على ممارسة التقدير والحكم المستقل عن الإدارة. | ٣,٩٨ | ١,١٠٨ | %٢٧,٨٤ | ٣ |
| | جميع الفقرات | ٣,٧٧ | ٠,٨٣ | %٢١,٩٩ | |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24 وبالاستعانة بتطبيق Microsoft Excel 2010

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١١) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة أثر استقلالية لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح أعلي من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (٣,٤٨ – ٤,٠٧) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ٣,٧٧، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني أن**

**تمتع أعضاء لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين باستقلالية تساعد على الحد من ممارسات إدارة الارباح ومن ثم تعزيز جودة التقارير المالية.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بان جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من حملة الأسهم، ممن لديهم القدرة على التأثير على إدارة البنك بشكل مباشر ، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٢٥,٤٨%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بان جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليس لهم علاقات تجارية مع البنك، قد تؤثر على قدرتهم في اتخاذ القرارات باستقلالية، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٣٥,٣٣%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ٢١,٩٩%.**

**٦- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو أثر توافر الخبرة والمعرفة المالية لأعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (١٢)**

**اتجاهات العينة نحو أثر توافر الخبرة والمعرفة المالية لأعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠١ | يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة بالبنك خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المحاسبي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. | ٣,٩٧ | ١,٢٩٣ | %٣٢,٥٧ | ٧ |
| ٠٢ | تتضمن لجنة المراجعة بالبنك عضو واحد على الأقل حاصل على مؤهل تجاري عالي. | ٣,٩٦ | ١,٠٨٩ | %٢٧,٥٠ | ١ |
| ٠٣ | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالنبك لا تقل مؤهلاتهم العلمية عن درجة البكالوريوس. | ٣,٨٣ | ١,٠٧٢ | %٢٧,٩٩ | ٢ |
| ٠٤ | مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | ٣,٦٩ | ١,٠٦٢ | %٢٨,٧٨ | ٣ |
| ٠٥ | مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بإجراءات المراجعة التى يقوم بها المراجع الخارجي. | ٣,٨٤ | ١,١٩٢ | %٣١,٠٤ | ٥ |
| ٠٦ | مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بعملية إعداد التقارير المالية. | ٣,٧٨ | ١,١١٤ | %٢٩,٤٧ | ٤ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠٧ | مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم القدرة على الحكم الشخصي بموضوعية لحل العديد من المشاكل المحاسبية. | ٣,٩٩ | ١,٢٧٨ | %٣٢,٠٣ | ٦ |
| | جميع الفقرات | ٣,٨٧ | ٠,٨٤٢ | %٢١,٧٧ | |

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٢) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة أثر توافر الخبرة والمعرفة المالية لأعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح أعلي من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (٣,٦٩ – ٣,٩٩) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ٣,٨٧، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني أن أعضاء لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة المالية المناسبة للحد من ممارسات إدارة الارباح ومن ثم تعزيز جودة التقارير المالية.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بان تتضمن لجنة المراجعة بالبنك عضو واحد على الأقل حاصل على مؤهل تجاري عالي، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٢٧,٥٠%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بان يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة بالبنك خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المحاسبي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٣٢,٥٧%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ٢١,٧٧%.**

**٧- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو أثر تواتر إجتماعات أعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (١٣)**

**اتجاهات العينة نحو أثر تواتر إجتماعات أعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠١ | تجتمع لجنة المراجعة بالبنك ثلاث اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية. | ٤,٦ | ٠,٥٨٥ | %١٢,٧٢ | ١ |
| ٠٢ | تحدد لجنة المراجعة عدد اجتماعاتها الدورية على أساس حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التى يمر بها البنك. | ٤,١٦ | ٠,٧٩٣ | %١٩,٠٦ | ٢ |
| ٠٣ | يتوافر لدى لجنة المراجعة بالبنك جدول محدد مسبقاً لعدد الاجتماعات ومواعيدها. | ٤,٠٥ | ٠,٨١٣ | %٢٠,٠٧ | ٣ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠٤ | تقوم اللجنة بعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة قضايا طارئة. | ٤,١١ | ٠,٨٣١ | %٢٠,٢٢ | ٤ |
| | جميع الفقرات | ٤,٢٣ | ٠,٤٣٨ | %١٠,٣٦ | |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٣) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة أثر تواتر إجتماعات أعضاء لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح أعلي من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (٤,٠٥– ٤,٦) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ٤,٢٣، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني أن أعضاء لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين يجتمعون بشكل دورى يساعد على تفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات إدارة الارباح ومن ثم تعزيز جودة التقارير المالية.

كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق باجتماع لجنة المراجعة بالبنك ثلاث اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ١٢,٧٢%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بقيام اللجنة بعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة قضايا طارئة، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٢٠,٢٢%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ١٠,٣٦%.

٨- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو أثر حجم لجنة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح:

جدول رقم (١٤) اتجاهات العينة نحو أثر حجم لجنة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠١ | لجنة المراجعة بالبنك لاتقل عن ثلاثة أعضاء. | ٤,٤٣ | ٠,٩٠٧ | %٢٠,٤٧ | ٣ |
| ٠٢ | يتم تقييم حجم لجنة المراجعة بالبنك بشكل دورى، للتحقق من كفاية عدد الأعضاء ومدى الحاجة للزيادة أو التخفيض. | ٤,٣١ | ٠,٧٤٤ | %١٧,٢٦ | ١ |
| ٠٣ | في حالة الحاجة إلى إجراء تغيير في أعضاء اللجنة بالبنك، يتم مراعاة المحافظة على مستوى الخبرة الاجمالية للجنة وتنوعها. | ٣,٤٨ | ١,٣٤ | %٣٨,٥١ | ٥ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤. | يلتزم بالبنك بتحديد عدد ملائم لأعضاء لجنة المراجعة، يدعم فعاليتها في أداء مهامها. | ٤,٤٢ | ٠,٨٩٥ | %٢٠,٢٥ | ٢ |
| ٥. | يتم زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة بالبنك في حالة كبر حجم عمليات البنك. | ٤,٠٦ | ١,٠٧٩ | %٢٦,٥٨ | ٤ |
| | جميع الفقرات | ٤,١٤ | ٠,٧٠٥ | %١٧,٠٣ | |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24**

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٤) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة أثر حجم لجنة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الارباح، أعلي من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (٣,٤٨– ٤,٤٣) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ٤,١٤، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني أن عدد أعضاء لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين مناسب وملائم لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات إدارة الارباح ومن ثم تعزيز جودة التقارير المالية.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بتقييم حجم لجنة المراجعة بالبنك بشكل دورى، للتحقق من كفاية عدد الأعضاء ومدى الحاجة للزيادة أو التخفيض، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ١٧,٢٦%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء تغيير في أعضاء اللجنة بالبنك، يتم مراعاة المحافظة على مستوى الخبرة الاجمالية للجنة وتنوعها، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٣٨,٥١%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ١٧,٠٣%.**

**٩- توصيف اتجاهات العينة اتجاهات العينة نحو مدى توافر صلاحيات للجان المراجعة تساعد على الحد من ممارسات إدارة الارباح:**

**جدول رقم (١٥)**

**اتجاهات العينة نحو مدى توافر صلاحيات للجان المراجعة تساعد على الحد من ممارسات إدارة الارباح**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك لديهم الصلاحيات الكافية لأداء عملهم بفاعلية. | ١,٩١ | ٠,٨٥٧ | %٤٤,٨٧ | ٣ |
| ٢. | جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك لديهم إدراك كافي | ١,٦٧ | ٠,٥٣٣ | %٣١,٩٢ | ١ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | لحدود صلاحياتهم ومسئولياتهم. | | | | |
| ٣. | يتوافر بالبنك دليل تفصيلي مكتوب لحقوق وواجبات أعضاء لجنة المراجعة. | ١,٥٦ | ٠,٥٥٥ | %٣٥,٥٨ | ٢ |
| ٤. | يحدد البنك بشكل واضح طبيعة وحدود العلاقة بين لجنة المراجعة والإدارة. | ١,٧٥ | ٠,٨٥٢ | %٤٨,٦٩ | ٦ |
| ٥. | تستطيع لجنة المراجعة استدعاء عضو من مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها ومناقشته في أي قضايا جوهرية. | ١,٨٢ | ٠,٩٢٧ | %٥٠,٩٣ | ٧ |
| ٦. | للجنة المراجعة حق الحصول على أي معلومات من الإدارات التنفيذية بالبنك. | ١,٦٦ | ٠,٨٠٢ | %٤٨,٣١ | ٥ |
| ٧. | للجنة المراجعة الحق في الاستعانة باستشاريين متخصصين، لمساعدتها في أداء مهامها. | ١,٧٢ | ٠,٨٢٥ | %٤٧,٩٧ | ٤ |
| | جميع الفقرات | ١,٧٣ | ٠,٣٧٤ | %٢١,٦٩ | |

**المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج SPSS 24**

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٥) أن أراء عينة الدراسة في جميع الفقرات الخاصة بمدى توافر الصلاحيات اللازمة للجان المراجعة للمساعدة في الحد من ممارسات إدارة الارباح أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسي وذلك بشكل دال إحصائياً، حيث تراوح الوسط الحسابي بين (١,٥٦– ١,٩١) ومتوسط عام لجميع الفقرات بلغ ١,٧٣، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، مما يعني عدم توافر صلاحيات ملائمة للجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين تساعد على تفعيل دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.**

**كما تشير قيم معامل الاختلاف إلى أن آراء مفردات العينة فيما يتعلق بان جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك لديهم إدراك كافي لحدود صلاحياتهم ومسئولياتهم، كانت الأعلى اتساقاً وتوافقاً بمعامل إختلاف بلغ ٣١,٩٢%، في حين كانت آراء مفردات العينة فيما يتعلق بقدرة لجنة المراجعة على استدعاء عضو من مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها ومناقشته في أي قضايا جوهرية، هي الأقل اتساقاً وتوافقاً بمعامل اختلاف بلغ ٥٠,٩٣%، فضلاً عن أن قيمة معامل الاختلاف لجميع الفقرات تشير إلي وجود اتساق وتوافق بين أراء أفراد عينة الدراسة وذلك بمعامل إختلاف بلغ ٢١,٦٩%.**

## ٢/٦ اختبار فروض الدراسة:

**لغرض اختبار فروض الدراسة قام الباحث بإخضاع إجابات عينة الدراسة لاختبار ( One-Sample T-test)وذلك بمستوي دلالة ٠,٠٥، لتحديد مدى معنوية اختلاف متوسط اتجاه العينة نحو تلك المتغيرات عن نقطة المنتصف لمقياس ليكرت الخماسي (٣) والتي تمثل الإجابة المحايدة.**

### أولاً: اختبار الفرض الرئيسي الأول:

**توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مهام لجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.**

**اختبار الفرض الفرعي الأول:**

**والذي ينص على "تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتدعيم المراجعة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح".**

**جدول رقم (١٦) نتائج اختبار (One-Sample T-test)**

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٦٥٣٦ | ٠,٠١٠٢٢ | ٣١,٧٩٥- | ٠,٠٠٠ | معنوي | رفض الفرض |

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٦) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (١,٦٥٣٦)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (-٣١,٧٩٥ ) وهي أقل من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم رفض الفرض الفرعي الأول أي أن لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين لا تمارس المهام المرتبطة بتدعيم جودة المراجعة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.**

**اختبار الفرض الفرعي الثاني:**

**والذي ينص على "تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتعزيز جودة المراجعة الخارجية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح".**

**جدول رقم (١٧) نتائج اختبار (One-Sample T-test)**

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٧٣٥٣ | ٠,٠٢٤٦٥ | ٥١,٣٠٩- | ٠,٠٠٠ | معنوي | رفض الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٧) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (١,٧٣٥٣)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (-٥١,٣٠٩) وهي أقل من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم رفض الفرض الفرعي الثاني أي أن لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين لا تمارس المهام المرتبطة بتعزيز جودة المراجعة الخارجية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

اختبار الفرض الفرعي الثالث:

والذي ينص على "تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح".

جدول رقم (١٨) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٧٢٦١ | ٠,٠١٩٨٨ | -٦٤,٠٨٧ | ٠,٠٠٠ | معنوي | رفض الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٨) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (١,٧٢٦١)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (-٦٤,٠٨٧) وهي أقل من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم رفض الفرض الفرعي الثالث أي أن لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين لا تمارس المهام المرتبطة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

اختبار الفرض الفرعي الرابع:

والذي ينص على "تمارس لجان المراجعة المهام المرتبطة بضبط التقارير المالية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح".

جدول رقم (١٩) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٨٨٦١ | ٠,٠٢١٦٢ | -٥١,٥٣٢ | ٠,٠٠٠ | معنوي | رفض الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٩) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (١,٨٨٦١)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (-٥١,٥٣٢) وهي أقل من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم رفض الفرض الفرعي الرابع

أي أن لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين لا تمارس المهام المرتبطة بضبط التقارير المالية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

## ثانياً: اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين خصائص لجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.

اختبار الفرض الفرعي الأول:

والذي ينص على "يتوافر لأعضاء لجان المراجعة الاستقلالية اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ".

جدول رقم (٢٠) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣,٧٦٨٩ | ٠,٠٨٢٠٧ | ٩,٣٦٩ | ٠,٠٠٠ | معنوي | قبول الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٢٠) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (٣,٧٦٨٩)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (٩,٣٦٩) وهي أعلى من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم قبول الفرض الفرعي الأول أي أن أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين يتوافر لديهم الاستقلالية اللازمة لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

اختبار الفرض الفرعي الثاني:

والذي ينص على "يتوافر لأعضاء لجان المراجعة الخبرة والمعرفة اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح".

جدول رقم (٢١) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣,٨٦٦٩ | ٠,٠٨٣٣٧ | ١٠,٣٩٩ | ٠,٠٠٠ | معنوي | قبول الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٢١) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (٣,٨٦٦٩)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (١٠,٣٩٩) وهي أعلى من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم قبول الفرض الفرعي الثاني أي أن أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة اللازمة

لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

اختبار الفرض الفرعي الثالث:

والذي ينص على "تعقد لجان المراجعة اجتماعات دورية تساعد على تفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح".

جدول رقم (٢٢) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤,٢٢٧٩ | ٠,٠٤٣٣٨ | ٢٨,٣٠٦ | ٠,٠٠٠ | معنوي | قبول الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٢٢) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (٤,٢٢٧٩)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (٢٨,٣٠٦) وهي أعلى من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم قبول الفرض الفرعي الثالث أي أن أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين تتواتر اجتماعاتهم دورياً بما يساعد على تفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

اختبار الفرض الفرعي الرابع:

والذي ينص على "حجم لجان المراجعة ملائم لتفعيل دورها في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح".

جدول رقم (٢٣) نتائج اختبار (One-Sample T-test)

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤,١٤١٢ | ٠,٠٦٩٨١ | ١٦,٣٤٧ | ٠,٠٠٠ | معنوي | قبول الفرض |

يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٢٣) أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (٤,١٤١٢)، كما أن قيمة tالمحسوبة بلغت (١٦,٣٤٧) وهي أعلى من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم قبول الفرض الفرعي الرابع أي أن عدد أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين ملائم لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

**ثالثاً: اختبار الفرض الرئيسي الثالث:**

**توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الصلاحيات الممنوحة للجان المراجعة والحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية بمملكة البحرين.**

**جدول رقم (٢٤) نتائج اختبار (One-Sample T-test)**

| الوسط الحسابي | الخطاء المعياري | قيمة t | قيم $p$ | مستويات المعنوية | نتيجة اختبار الفرض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٧٢٥٥ | ٠,٠٣٧٠٦ | -٣٤,٣٨٩ | ٠,٠٠٠ | معنوي | رفض الفرض |

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (٢٤) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات بلغ (١,٧٢٥٥)، كما أن قيمة t المحسوبة بلغت (-٣٤,٣٨٩ ) وهي أقل من قيمة t الجدولية وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) لذلك يتم رفض الفرض الثالث أي أن لجان المراجعة بالبنوك بمملكة البحرين لا يتوافر لديها الصلاحيات اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.**

## النتائج والتوصيات

**أولاً: النتائج:**

**في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلي النتائج التالية:**

**١- أكدت الدراسة النظرية أن ممارسة لجان المراجعة للمهام الموكلة إليها بفعالية يؤدى إلى الحد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح وهو ما ينعكس إيجابياً علي جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلي:**

- **وجود قصور في أداء لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين لمسئولياتها مهامها تجاه تدعيم جودة عملية المراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.**
- **لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين لا تمارس المهام المرتبطة بتعزيز جودة المراجعة الخارجية والتي تهدف للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.**
- **عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه تدعيم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للحد من ممارسات إدارة الارباح.**

- عدم قيام لجان المراجعة بالبنوك التجارية بمملكة البحرين بمهامها تجاه ضبط جودة إعداد التقارير المالية للحد من ممارسات إدارة الارباح.

٢- زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة مرتبط طردياً مع جودة الاستحقاقات ومن ثم تقليل فرص الإدارة في التلاعب بالأرباح وهو ما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية، ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين يتوافر لديهم الاستقلالية اللازمة لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

٣- تمتع أعضاء لجنة المراجعة بخبرة ومعرفة مالية ملائمة يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تعزيز جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أعضاء لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة اللازمة لتفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.

٤- زيادة عدد اجتماعات اللجنة خلال العام يلعب دوراً حاسماً في تدعيم جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن عدد اجتماعات لجان المراجعة ببنوك مملكة البحرين يساعد على تفعيل دور اللجنة في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

٥- أن لجان المراجعة الأكبر حجماً، لديها القدرة على مقاومة ضغوط الإدارة التى تهدف للتلاعب بنتائج التقارير المالية.

٦- لجان المراجعة بالبنوك بمملكة البحرين لا يتوافر لديها الصلاحيات اللازمة لتفعيل دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

## ثانياً: التوصيات:

**في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بمايلي:**

١- ضرورة السعي نحو الاهتمام بضوابط تشكيل لجان المراجعة، وأن يتضمن نظام التدريب بالبنوك برامج خاصة لتدعيم وتنمية القدرات الفنية والمالية والسلوكية لأعضاء لجان المراجعة.

٢- ضرورة وجود دليل مكتوب يحدد الصلاحيات الممنوحة للجنة المراجعة كي تتمكن من مباشرة مهامها بفعالية.

٣- ضرورة وجود تنسيق وتعاون مستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي والخارجي.

# ملحق الباحث

## قائمة الاستقصاء

**الأستاذ الفاضل /**

**تحية طيبة وبعد،،،،،،،،**

**يقوم الباحث / يوسف صلاح عبد الله بإعداد دراسة بعنوان / دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازى للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين.**

**ولتمكين الباحث من ربط البحوث العلمية بالواقع العملي بالمجتمع، يقوم بإجراء إستقصاء يتضمن مجموعة من الأسئلة بغرض إستطلاع رأي سيادتكم بشأن موضوع الدراسة، ولا شك أن تعبئة الإستمارة من قبل سيادتكم، سوف يساعد الباحث في تحقيق أهداف الدراسة وبالتالي الوصول إلي نتائج تتصف بالموضوعية، ويؤكد الباحث لسيادتكم بأن جميع البيانات الواردة بهذه القائمة سوف تكون موضع السرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض هذه الدراسة فقط دون أي إشارة إلي الجهة التي تنتمون إليها.**

**ويتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير لحسن تعاونكم.**

**أولاً : أخر مؤهل حصلت عليه:**

- **دكتوراه.....** ☐
- **ماجستير.....** ☐
- **دبلوم دراسات عليا.....** ☐
- **بكالوريوس.....** ☐

**ثانياً : هل حصلت على شهادات مهنية مثل (CPA,CIA,CMA.....إلخ )**

- **نعم .....** ☐
- **لا.....** ☐

**ثالثاً : المركز الوظيفي :**

- **مراجع داخلي .....** ☐
- **عضو مجلس إدارة .....** ☐
- **عضو لجنة مراجعة.....** ☐
- **عضو مجلس إدارة ولجنة مراجعة .....** ☐
- **مراجع خارجي .....** ☐

**رابعاً : عدد سنوات الخبرة :**

- **أقل من ٥ سنوات.....** ☐
- **من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.....** ☐
- **من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة.....** ☐
- **من ٢٠ سنة فأكثر.....** ☐

**الباحث**

**يوسف صلاح عبد الله**

**برجاء التكرم بوضع علامة ( √ ) على الإجابة المناسبة من وجهة نظر سيادتكم للأسئلة:**

| | موافق تماما | موافق | بدون رأى محدد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة ونطاق فحص المراجعة الداخلية. | | | | | |
| ٢. تقوم لجنة المراجعة بتقييم دورى لكفاءة وفعالية أعضاءالمراجعة الداخلية. | | | | | |
| ٣. تساهم لجنة المراجعة في تحديد مسئوليات وصلاحيات المراجع الداخلي. | | | | | |
| ٤. تتحقق لجنة المراجعة من مدى توافق عملية المراجعة الداخلية مع معايير الأداء المهني. | | | | | |
| ٥. تتحقق لجنة المراجعة من مدى التزام المراجع الداخلي باللوائح والأنظمة المتبعة بالبنك. | | | | | |
| ٦. تعمل لجان المراجعة على متابعة ملاحظات المراجع الداخلي قد تؤثر على البيانات المالية وإبداء الرأي فيها. | | | | | |
| ٧. تتابع اللجنة التطورات باللوائح والنظم المتعلقة بهام المراجع الداخلي في البنوك. | | | | | |
| ٨. تقوم اللجنة بفحص وتقييم الاستراتيجية المتبعة لأداء المراجعة الداخلية في البنك. | | | | | |
| ٩. تشترط لوائح البنك تصديق لجنة المراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية. | | | | | |
| ١٠. يتم مناقشة وفحص نتائج المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة، خاصة فيما يتعلق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية. | | | | | |
| ١١. تناقش اللجنة مع المراجع الداخلي أى تغيرات في السياسات والطرق المحاسبية وأثر ذلك على القوائم المالية. | | | | | |
| ١٢. تقدم لجنة المراجعة تأكيداً معقولاً لمجلس الإدارة حول فعالية المراجعة الداخلية. | | | | | |
| ١٣. توفر لجنة المراجعة قنوات اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والخارجي ومجلس إدارة البنك، لضمان الوفاء بالتزامات ومسئوليات كل طرف. | | | | | |
| ١٤. تتحقق اللجنة من أن المراجع الداخلي قد أفصح عن كافة الحقائق التى اكتشافها أثناء أداؤه لعملية المراجعة. | | | | | |
| ١٥. تناقش اللجنة مع المراجع الداخلي مستوى الغش والأخطاء المكتشفة والاجراءات التصحيحية اللازمة للحد منها. | | | | | |
| ١٦. تعمل لجنة المراجعة على توفير برامج لتدريب وتطوير | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قدرات أعضاء المراجعة الداخلية. | | | | | |
| ١٧. تضمن اللجنة توفر الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية. | | | | | |
| ١٨. تتحقق لجنة المراجعة من استجابة إدارة البنك لملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي. | | | | | |
| ١٩. لجنة المراجعة هي المسئولة عن تعيين وعزل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي. | | | | | |
| ٢٠. يصدر خطاب التكليف الخاص بالمراجع الخارجي من قبل لجنة المراجعة. | | | | | |
| ٢١. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي دون حضور إدارة البنك. | | | | | |
| ٢٢. تناقش اللجنة المراجع الخارجي في خطة عملة والتقارير والملاحظات الصادرة عنه. | | | | | |
| ٢٣. تتحقق لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لأداء عملية المراجعة الخارجية بفاعلية. | | | | | |
| ٢٤. تتحقق اللجنة من أن المراجع الخارجي يؤدى مهامه دون أية قيود أو ضغوط من إدارة البنك. | | | | | |
| ٢٥. تجتمع اللجنة مع المراجع الخارجي وإدارة البنك، لحل أي خلافات قد تؤثر على تقرير المراجع. | | | | | |
| ٢٦. تتحقق لجنة المراجعة من استجابة إدارة البنك لملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي. | | | | | |
| ٢٧. تقوم لجنة المراجعة بفحص الأنشطة والإجراءات الرقابية بالبنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية معها. | | | | | |
| ٢٨. تصدر اللجنة توصيات تساهم في معالجة أوجة قصور نظام الرقابة الداخلية ورفع كفاءته. | | | | | |
| ٢٩. تقوم اللجنة بتقييم مدى توافر المتطلبات القانونية والرقابية بنظام الرقابة الداخلية. | | | | | |
| ٣٠. تقوم لجنة المراجعة برصد الأداء وضبطه للتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية. | | | | | |
| ٣١. تقدم اللجنة تأكيدات وتقارير دورية لمجلس الإدارة عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية. | | | | | |
| ٣٢. تتحقق اللجنة من توافر اجراءات الضبط الداخلي عناصر الرقابة الفعلية على الأصول المادية. | | | | | |
| ٣٣. تقوم اللجنة بمراجعة التفويض الممنوح لموظفي البنك في الوصول إلى ملفات الحاسب وبرامجة | | | | | |
| ٣٤. تقوم اللجنة بالتحقق من دقة الجرد ومقانة بياناته مع ما ورد بسجلات الرقابة. | | | | | |
| ٣٥. تقدم اللجنة تأكيدات معقولة لمجلس الإدارة حول ملائمة | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عناصر الرقابة الفعلية. | | | | | |
| ٣٦. تتحقق اللجنة من عدم وجود مهام متضاربة بالبنك. | | | | | |
| ٣٧. تقوم لجنة المراجعة بمراجعة الفصل بين المسؤولية التنفيذية ومسئولية حفظ السجلات. | | | | | |
| ٣٨. تقوم اللجنة بمراجعة الصلاحيات الممنوحة لمدير إدارة المخاطر | | | | | |
| ٣٩. تقوم اللجنة بتقييم كفاية الإجراءات الرقابية على المخاطر المحتملة، خاصة التى قد تؤثر على التقارير المالية. | | | | | |
| ٤٠. تشترك للجنة المراجعة في مناقشة تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وإجراءات الحد منها. | | | | | |
| ٤١. تقوم لجنة المراجعة بالاشراف على استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة. | | | | | |
| ٤٢. تقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بالبنك بشكل دورى وأثرها على المركز المالي. | | | | | |
| ٤٣. تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقديرات الإدارة وأثرها على المركز المالي. | | | | | |
| ٤٤. تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية. | | | | | |
| ٤٥. تشارك لجنة المراجعة مجلس إدارة البنك في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية. | | | | | |
| ٤٦. تتحقق لجنة المراجعة من أن السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية. | | | | | |
| ٤٧. تتحقق لجنة المراجعة من مدى ملائمة التقارير المالية لمستخدميها. | | | | | |
| ٤٨. تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة في حال التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة. | | | | | |
| ٤٩. تقوم اللجنة بفحص ودراسة الأثر الناتج عن تغيير السياسات المحاسبية على التقارير المالية. | | | | | |
| ٥٠. تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة من سنة لأخرى. | | | | | |
| ٥١. تتحقق اللجنة من مدى كفاية الاحتياطيات وعدم تضخيمها. | | | | | |
| ٥٢. تتحقق اللجنة عدم تضخيم الاستحقاقات الاختيارية. | | | | | |
| ٥٣. تقدم لجنة المراجعة تأكيدات معقولة لمجلس الإدارة عن مدى فعالية الاشراف والرقابة على القوائم المالية. | | | | | |
| ٥٤. تقوم لجنة المراجعة بمناقشة مدى ملائمة السياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة مع المراجع الخارجي ومقترحاته بشأنها. | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٥. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من حملة الأسهم، ممن لديهم القدرة على التأثير على إدارة البنك بشكل مباشر. | | | | | |
| ٥٦. جميع أعضاء لجنة المراجعة ليسوا موظفين بالبنك حالياً أو خلال السنوات الثلاثة الماضية، بوظيفة لها صلاحيات تنفيذية. | | | | | |
| ٥٧. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليس لهم علاقة عائلية مباشرة مع أحد الموظفين ذوى الصلاحيات التنفيذية حالياً أو خلال السنوات الثلاثة الماضية. | | | | | |
| ٥٨. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من المستشارين الفنيين بالبنك. | | | | | |
| ٥٩. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليسوا من المتعاقدين أو المتعهدين الأساسيين. | | | | | |
| ٦٠. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك ليس لهم علاقات تجارية مع البنك، قد تؤثر على قدرتهم في اتخاذ القرارات باستقلالية. | | | | | |
| ٦١. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك من الأعضاء غير التنفيذيين، ذوى القدرة على ممارسة التقدير والحكم المستقل عن الإدارة. | | | | | |
| ٦٢. يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة بالبنك خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المحاسبي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. | | | | | |
| ٦٣. تتضمن لجنة المراجعة بالبنك عضو واحد على الأقل حاصل على مؤهل تجاري عالي. | | | | | |
| ٦٤. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالنبك لا تقل مؤهلاتهم العلمية عن درجة البكالوريوس. | | | | | |
| ٦٥. مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | | | | | |
| ٦٦. مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بإجراءات المراجعة التى يقوم بها المراجع الخارجي. | | | | | |
| ٦٧. مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم المعرفة الملائمة والكافية بعملية إعداد التقارير المالية. | | | | | |
| ٦٨. مجموع خبرات أعضاء اللجنة بالبنك، توفر لهم القدرة على الحكم الشخصي بموضوعية لحل العديد من المشاكل المحاسبية. | | | | | |
| ٦٩. تجتمع لجنة المراجعة بالبنك ثلاث اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية. | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٧٠. تحدد لجنة المراجعة عدد اجتماعاتها الدورية على أساس حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التى يمر بها البنك. | | | | | |
| ٧١. يتوافر لدى لجنة المراجعة بالبنك جدول محدد مسبقاً لعدد الاجتماعات ومواعيدها. | | | | | |
| ٧٢. تقوم اللجنة بعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة قضايا طارئة. | | | | | |
| ٧٣. لجنة المراجعة بالبنك لاتقل عن ثلاثة أعضاء. | | | | | |
| ٧٤. يتم تقييم حجم لجنة المراجعة بالبنك بشكل دورى، للتحقق من كفاية عدد الأعضاء ومدى الحاجة للزيادة أو التخفيض. | | | | | |
| ٧٥. في حالة الحاجة إلى إجراء تغيير في أعضاء اللجنة بالبنك، يتم مراعاة المحافظة على مستوى الخبرة الاجمالية للجنة وتنوعها. | | | | | |
| ٧٦. يلتزم بالبنك بتحديد عدد ملائم لأعضاء لجنة المراجعة، يدعم فعاليتها في أداء مهامها. | | | | | |
| ٧٧. يتم زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة بالبنك في حالة كبر حجم عمليات البنك. | | | | | |
| ٧٨. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك لديهم الصلاحيات الكافية لأداء عملهم بفاعلية. | | | | | |
| ٧٩. جميع أعضاء لجنة المراجعة بالبنك لديهم إدراك كافي لحدود صلاحياتهم ومسئولياتهم. | | | | | |
| ٨٠. يتوافر بالبنك دليل تفصيلي مكتوب لحقوق وواجبات أعضاء لجنة المراجعة. | | | | | |
| ٨١. يحدد البنك بشكل واضح طبيعة وحدود العلاقة بين لجنة المراجعة والإدارة. | | | | | |
| ٨٢. تستطيع لجنة المراجعة استدعاء عضو من مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها ومناقشته في أي قضايا جوهرية. | | | | | |
| ٨٣. للجنة المراجعة حق الحصول على أي معلومات من الإدارات التنفيذية بالبنك. | | | | | |
| ٨٤. للجنة المراجعة الحق في الاستعانة باستشاريين متخصصين، لمساعدتها في أداء مهامها. | | | | | |

## هوامش البحث

[1] عماد سعيد الزمر، **"دراسة تحليلة تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، المجلد رقم ٤٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ١٨٩.

[2] Martinez M. C., Fuentes C. D., "**The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting-an empirical study in the Spanish context**". Corporate Governance Journal, Vol. 15 Iss. 6, 2007, PP. . 1394 -1412.

[3] Lerong H., Rong Y., "**Does Industry Regulation Matter? New Evidence on Audit Committees and Earnings Management**", J Bus Ethics, Vol. 123, P. 573.

[4] Mulford C., Comisky E., "**The Financial Numbers Game**", John Wiley and Sons Inc.,New York, 2002, P. 86.

[5] فواز سفير القثامى، توفيق بن عبدالمحسن الخيال، **"إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، المجلد رقم ٤٧، العدد الأول، يناير ٢٠١٠،ص ٢٤٢.

[6] Michelle A., Bradley P., Jaime S., "**Does Audit Committee Reporting Need to be Improved? Evidence From a Large- Scale Textual Analysis**", Working Papar, Jan. 2018, PP. 7-8. Available at: https://ssrn.com

[7] Ghafran C., Sullivan N., "**The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence**", International Journal of Management Reviews, 2012.

[8] Hamdan A., Hayale M., Abaagela E., "**The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: Additional Evidence from Jordan**", European Business Research Conference Proceedings, 2012, PP. 1-20.

[9] محمد إبراهيم خليل، **"تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية"**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الأول، المجلد الثاني، ص ص. ٢٥١-٣١٢.

[10] Felo A., Krishnamurthy S., Solieri S., "**Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting: an Empirical Analysis**", Working Paper, April 2003, PP. 1–39. Available at: http://ssrn.com/abstract=401240

[11] Wan H., Haji A., "**Audit Committee Attributes, Financial Distress and The Quality of Financial Reporting in Malaysia**", Working Paper, November 2009, PP. 1-40. Available at: http://ssrn.com

[12] Qin B., "**The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality: U.S. Evidence**", the ICFAI Journal of Audit Practice, Jan. 2007, Vol. 4 No. 3, PP. 1–31.

[13] Schadewitz H., Turley S., "**The Effect of Audit Quality on the Relationship Between Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality**", Working Paper, 2008, PP. 1–69.

[14] Healy, P. and James M. Wahlen**, "A Review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting",** Accounting Horizons,Vol.13 No.4,1999, pp.365-383. Available at:http://fisher.osu.edu/~young.53/Healy-Wahlen

[15] Rosenfield Paul**," What Drives Earnings Management?**", Working Paper, Oct. 2000. Available at : http://www.acipa.org/pubs/jofa/oct2000/opinion.htm

[16] Beneish M. D., "**Earnings Management: A perspective**", Managerial Finance, vol. 27, 2001. P.3. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625

[17] Degeurge F., Patel J., and Zeckhauser R., "**Earnings Management to Exceed thresholds**", Journal of Business and Economics Research, Vol.72, 1999, PP.1-33.

[١٨] طارق عبد العال حماد، **"حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص ٥٥-٦٠.

[19] Kenneth D., Alexandros T.," **Managerial Incentives and Earnings Management:An Empirical Examination of the Income Smoothing in the Nordic Banking Industry**", M.Sc. in Accounting, Auditing & Analysis, Working Paper, Uppsala University, May 2013, pp. 9-12. Available at: http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:630941/FULLTEXT01.pdf

[٢٠] سيد عبد الحليم مهنى، **"أثر استخدام نظم الخبرة فى التقديرات المحاسبية للمخصصات للحد من ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح – دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية التجارة- جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٠٧-١٠٨.

[21] Ray Ball, "**Accounting Informs Investors And Earnings Management is Rife: Two Questionable Beliefs**", Accounting Horizons, Vol.27, Iss. 4, pp.1-50.

[22] Jennifer W. Tucker, Paul A. Zarowin, "**Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness?**", The Accounting Review, Vol. 81, No. 1, 2006, pp. 251-270.

[23] van der Poll," **The role of book entries in income smoothing and big baths",** University of Pretoria eTD, Chapter 5, 2004, pp.71-86.

[24] Donghua Z., Ahsan Habib, "**Accounting Standards and Earnings Management: Evidence from China**", Accounting Prespective, Vol. 12, Iss. 3, 2013, pp. 213-236.

[25] Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op. Cit., p.63.

[26] Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op. Cit., p.86.

[٢٧] على عبد الله الجبرى، **"الإطار الفكري لإدارة الأرباح- دراسة نظرية"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد الثالث، يناير٢٠١٣، ص ١٣٢٣.

[28] Kim Y., Liu C., & Rhaa S., "**The Relation of Earnings management to Firm Size**", Working Paper, University of Hawai, 2003. Available at: http://www2.hawaii.edu/~fima/Working_Papers/2003_papers/WP03-02.pdf

29 Batrov, E., "**The Timing of Asset Sales and Earnings Manipulation**", The Accounting Review, Vol.68, No.1, 2002, pp. 840-855.

[٣٠] محمد حسن هويدى، **"دراسة إختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية"**، مجلة معهد الإدارة العامة – معهد الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثانى، ١٩٩٨، ص ص ٣٧٣- ٤١٣.

[31] Krishnan, G., "**Audit Quality and The Pricing of Discretionary Accrual**", Auditing, Vol.22, May 2002, pp. 109-126. Available at: http://acgk@cityu.edu.hk

[٣٢] محمد حسن هويدى، مرجع سبق ذكره.

[33] Katherine Gunny, "**What Are the Consequences of Real Earnings Management?**", Working Paper, January 2005, p. 29. Available at: http://www.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker_papers/spring2005/Gunny_paper.pdf

[34] James E. Miller," **The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM)**", Journal of Business & Economics Research, vol. 7, No. 1, 2009. PP. 79-81.

[35] Paul M. Clikeman, "**Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**", Working Paper, 2003, Available at: http://www.theiia.org/chapters/index.cfm/view.news_detail/cid/37/newsid/3043 .

[٣٦] علام محمد موسى حمدان، **"دور التدقيق الخارجى في التنبؤ بالأزمات المالية"**، المؤتمر الدولى السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء، الأردن، ١٠-١١ نوفمبر، ٢٠٠٩، ص ص٧- ٨. موقع النسخة: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/28.pdf

[٣٧] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١-٥٢.

[38] Rina B. Bukit, Takiah M. Iskandar, "**Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee**", Journal of Economics and Management, vol. 3, No. 1, 2009, p. 208.

[39] Dorota D., "**Does diversity on audit committee affect financial reporting quality - Some evidence from companies listed on Warsaw Stock Exchange**", Working Paper, 2015, PP. 1-3. Available at: https://ssrn.com

[40] Andrew R. Goddard, Carol Masters, "**Audit committees, Cadbury Code and audit fees: an empirical analysis of UK companies**", Managerial Auditing Journal, Vol. 15 No. 7, 2000, PP. 358 – 371. Available at: https://www.emeraldinsight.com/doi/pdfplus/10.1108/02686900010344638

[٤١] محمد مصطفى سليمان، **"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية – الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

[42] The Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), "**Auditing Standard No. 16, Communications with Audit Committees**", August 2012, P. 9.

[43] Brian H., "**Focus on Audit Committees**", CPAB Newsletter, May 2013, P. 3.

[44] Shamsher M., Karbari Y., "**Audit Committee and Auditor Independence: The Bankers Perception**", Journal of Economics and Management", Vol. 3 No. 2, 2009, P. 325. Available at: http://psasir.upm.edu.my/39468/1/39468.pdf

[45] Like J., Paul A., Chrystelle R., "**An International Study of Internal Audit Function Quality**", Accounting and Business Research, Forthcoming , Oct. 2017, PP. 11-13. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3047900

[46] Zulkarnain M., "**Perceptions On Audit Committee And Auditor Independence In Malaysia**", Working Paper, 2004, P. 2

[47] Brian T. Carver, "**The retention of directors on the audit committee following an accounting restatement**", J. Account. Public Policy Journal, Vo. 33, 2014, PP. 52 – 53.

[48] The Governance Institute, "**Guidance Note Terms of reference for the audit committee**", March 2017, P.9.

[49] PWC, "**Setting up the Audit committee**", P. 28. Available at: https://www.pwc.com.au/assurance/assets/audit-committee-guide/ac-guide-dec11-ch-1.pdf

[50] Deborah L., "**Corporate Governance – The Role of the Audit Committee**", Working Paper, April 2004, PP. 6-7. Available at: https://business.illinoisstate.edu/downloads/katie/corporate_goverance_paper_4.2004.pdf

[51] Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), "**The Impact Of Audit Committees On Auditing**", Sep. 2008, P. 7.

[52] Chartered Accountants of Canada (CA), "**Enhancing Audit Quality: The Role of the Audit Committee in External Auditor Oversight**", Discussion Paper, Jan. 2013, PP. 14-15.

[53] Ronan P., Wael A., "**Audit Committee Indices, Firm value, and Accounting Outcomes**", Working Paper, April 2017, P. 6.

[54] Mazlina M., Nava S., Jenny S., "**Internal Auditors' Assessment of their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation with Audit Committee and Internal Audit Function Characteristics**", International Journal of Auditing, Vol. 10, 2006, P.3.

[55] The Institute of Internal Auditors (IIA), "**The Audit Committee: Internal Audit Oversight**", 2012, PP. 2-6. Available at: https://na.theiia.org/about-ia/PublicDocuments/08775_QUALITY-AC_BROCHURE_1_FINAL.pdf

[56] Al Shaer H., Toms S., "**Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures**", ournal of Applied Accounting Research, Vol. 18 No.1, 2017, P.7

[57] Financial Reporting Council (FRC), "**Guidance on Audit Committees**", Corporate Governance, April 2016, PP. 7-13. Available at: https://www.frc.org.uk/getattachment/6b0ace1d-1d70-4678-9c41-0b44a62f0a0d/Guidance-on-Audit-Committees-April-2016.pdf

[58] The Institute of Internal Auditors (IIA), "**The Audit Committee: Purpose – Process - Professionalism**", 2014, P. 2. Available at:

https://na.theiia.org/about-ia/PublicDocuments/Aud_Comm_Brochure_1_.pdf

[٥٩] مصرف البحرين المركزى، **"ميثاق حوكمة الشركات - مملكة البحرين"**، ٢٠١٠، ص ص. ٧-١١.

[٦٠] مصرف البحرين المركزى، المرجع السابق، ص ١٩

[٦١] مصرف البحرين المركزى، المرجع السابق، ص ص. ٣٢-٣٣.

[62] Shahram G., "**Effectiveness of Audit Committees and its characteristics**", International Journal of Accounting and Financial Management (IJAFM), Vol. 26, 2016, P. 376. Available at: http://www.universalrg.org/FullText/ijafm20162603.pdf

[63] Ferreira I., "**The Effect of Audit Committee Composition and Structure on the Performance of Audit Committees**", Meditari Accountancy Research, Vol. 16 Iss. 2, 2008, PP. 89-106.

[٦٤] مصرف البحرين المركزى، **"ميثاق حوكمة الشركات - مملكة البحرين"**، مرجع سبق ذكره، ص. ٣١.

[65] Shab H., "Independence, Expertise and Experience of Audit Committees: Some Aspects of Indian Corporate Sector", American International Journal of Social Science, Vol. 2 No. 5, July 2013, PP. 58-75. Available at: http://www.aijssnet.com/journals/Vol_2_No_5_September_2013/8.pd

[66] Munro L., Buckby S., "**Audit Committee Regulation in Australia: How Far Have We Come?**", Australian Accounting Review, No. 47, Vol. 18 Iss. 4, 2008, PP. 310 – 323. Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1835-2561.2008.0020.x

[67] Fooladi M., Farhadi M., "**Corporate Governance and Audit Process**", International Conference on Humanities, Society and Culture, IPEDR, Vol. 20, 2011, P.310. Available at: http://www.ipedr.com/vol20/60-ICHSC2011-M20018.pdf

[68] Ghafran C., "**Audit Committees and Financial Reporting Quality**", Doctoral Thesis, Sheffield University, 2013, P.75.

[69] Zaman M., Hudaib M., Haniffa R., "**Corporate Governance Quality, Audit Fees and Non-Audit Services Fees**", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 38 No.1, 2011, PP. 165–197. Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1468-5957.2010.02224.x

[70] Lo A., Wong R., Firth M., "**Can Corporate Governance Deter Management from Manipulation Earnings? Evidence from Related-Party Sales Transactions in China**", Journal of Corporate Finance, 2010, Vol. 16, PP. 225-235.

[71] Dhaliwal D., Naiker V., Navissi S., "**The Association between Accruals Quality and the Characteristics of Accounting Experts and Mix of Expertise on Audit Committees**", Contemporary Accounting Research, 2010, Vol. 27, PP. 787-827.

[72] Ismail H., "**Corporate Reporting Quality, Audit Committee and Quality of Audit**", Malaysian Accounting Review, Vol. 7 No. 1, 2008, PP. 21-42. Available at: http://arionline.uitm.edu.my/ojs/index.php/MAR/article/view/273

[73] Karamanou L., Vafeas N., "**The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: an Empirical Analysis**", Journal of Accounting Research, Vol. 43 No.3, PP. 453-486.

[٧٤] سليمان محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

[75] FRC, 2008, Op. Cit., p.8.

[76] Song J., Windram B., "**Benchmarking Audit Committee Effectiveness in Financial Reporting**", International Journal of Auditing, 2004, Vol. 8, PP. 195-205.

[٧٧] سامح محمد لطفي، **"أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية"**، مجلة المحاسبة والمراجعة، ٢٠١٤، ص ص. ٤٣-٨٦.

[78] Abbott L., Parker S., Peters G., "**Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement: A Study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations**", Working Paper, 2008, P.8.

[79] Glass Lewis, "**Guidelines: an Overview of the Glass Lewis Approach to Proxy Advice (Middle East- North Africa)**", 2017, P.4. Available at: http://www.glasslewis.com/wp-content/uploads/2017/04/Guidelines_MENA.pdf

[80] Lin J., Li J., Yang J., "**The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality**", Managerial Auditing Journal, 2006, Vol. 21, P.930.

[81] Anderson R., Mansi S., Reeb D., "Board Characteristics, Accounting Report Integrity, and the Cost of Debt", Journal of Accounting and Economics, 2004, Vol. 37, PP. 315-342.